المجلة السياسية والدولية

اسم المقال: الحرية الفردية وأثرها على التنمية البشرية
اسم الكاتب: أ.م.د. وليد عبد الهادي العويمر، أ.د. حسن فالح البكور
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/2122
تاريخ الاسترداد: 2026/11/02 05:42 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من الصفحة الخاصة بالمجلة السياسية والدولية على موقع المجلات الأكاديمية العلمية العراقية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

الحرية الفردية وأثرها على التنمية البشرية

ا.م.د. وليد عبد الهادي العويمر [*] أ.د. حسن فالح البكور [**]

ملخص

تناولت الدراسة الحرية الفردية وأثرها على التنمية البشرية، وانطلقت الدراسة من سؤال محوري وهو اثر إطلاق الحريات الفردية على التنمية البشرية؟ وحاولت الدراسة الإجابة على هذا السؤال من خلال تتبع تطور الحريات الفردية عبر التاريخ، بالإضافة إلى التعرف على أسس التنمية البشرية العالمية. وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة طردية ايجابية بين إطلاق الحريات الفردية والتنمية البشرية، كما أن كبت الحريات والتضييق على المواطنين والتعسف والاستئثار بالسلطة يدفع نحو هجرة العقول والمفكرين إلى الخارج من جهة، ودفع المواطنين نحو الإرهاب والعنف، وشيوع حالة من اللامبالاة والفوضى من جهة أخرى، فتحرم الأمة والدولة من علمهم وأفكارهم البناءة.

الكلمات الدالة: الحرية، التنمية، التنمية البشرية.

مقدمة.

بدأ الاهتمام العالمي بفكرة التنمية السياسية منذ مطلع عقد الستينيات من القرن العشرين، فظهرت مجموعات من الدراسات والأبحاث التي تعالج مشاكل المجتمعات والشعوب وتعمل على دراستها وتحليلها، والكشف عن السبل المناسبة والطرق السليمة التي تفضي إلى تقدم الشعوب وتطورها، وفي الوقت نفسه ظهرت على الساحة نظريات يسعى القائمون عليها للوقوف على ظاهرة التخلف والسبل الكفيلة للوصول إلى التنمية، وقد أطلقت الولايات المتحدة الأمريكية على هذه الحقبة بحقبة التنمية، وراحت الدول تضع الخطط والبرامج الكفيلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعي.([1])

ومنذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين ظهر مفهوم التنمية البشرية الذي لاقى رواجا وشهرة كبيرة في مختلف دول العالم. وقد أولت العديد من الدول والمنظمات الدولية والإقليمية وعلى رأسها منظمة الأمم المتحدة اهتماما خاصا بموضوع التنمية البشرية خصوصا في دول العالم الثالث، فطورت العديد من برامجها ومؤسساتها لخدمة هذه الغاية في سبيل تنمية شعوب دول العالم الثالث، التي بدأت علامات التأخر والتخلف تنعكس على شريحة واسعة من شعوبها، وبدأت الفجوة التقنية والاقتصادية تزداد بين دول الشمال ودول الجنوب بشكل كبير، فانعكس سلبا على مواطني دول العالم الثالث، وتراجعت المستويات المعيشية وارتفعت

---

[*] قسم الإعلام والدراسات الإستراتيجية– جامعة الحسين بن طلال– عمان – الأردن.

[**] قسم اللغة العربية وآدابها – جامعة الحسين بن طلال– عمان – الأردن.

[1] – . هدى ميتكيس، الجديد في التنمية السياسية: رؤية نقدية، مجلة العلوم الاجتماعية، مجلد : ، عدد ، صيف (**): . :

نسب الفقر والبطالة بشكل كبير، وبدأ البحث في دراسة أسباب تعثر اتجاهات التنمية في أغلب دول العالم الثالث بصورة عامة.

وعلى الرغم من جميع الجهود التي بذلتها هيئة الأمم المتحدة والمنظمات الاقتصادية الدولية والإقليمية والدول الكبرى الأخرى في هذا المجال، إلا أنها امتازت بقلتها وتركيزها على المشاريع الاقتصادية والتقنية وأثرها في عملية التنمية البشرية، في حين أغفلت العديد من المؤشرات الاجتماعية والإنسانية، التي غابت عن كثير من المشاريع التنموية في العديد من دول العالم الثالث. فالمادة الأولى والأساسية لكافة مشاريع التنمية في كافة دول العالم هي الإنسان، وهو المحرك الأساسي والمحوري لعجلة التنمية بكافة أشكالها. وتكمن الإشكالية في استبعاد الإنسان من عملية المشاركة في تحديد المشاريع التنموية، فقد أخذت الدول بإنشاء المصانع والمناجم والمعامل في غياب الإنسان محور العملية التنموية، وأغفلت أهم حقوقه المتمثلة في حرية العمل والتملك والتنقل.

وبناء على ذلك وعلى الرغم من السجل الإيجابي لمنجزات خطط التنمية في بعض دول عالم الجنوب، إلا طموحات المستقبل العريضة والرغبة الأكيدة في امتلاك عناصر إضافية من القوة الاقتصادية الحديثة والمتطورة، واللحاق بركب الاقتصاد المعرفي، ومواجهة تحديات المتغيرات المحلية والعالمية المتسارعة، يستوجب الأخذ بعين الاعتبار دراسة كافة متطلبات الإنسان بشكل منظم ومخطط، بما يضمن التقريب بين دول الشمال ودول الجنوب، وسد الفجوة بين التخطيط والتنفيذ.

ومن هنا فإننا سنحاول من خلال هذه الدراسة الوقوف على طبيعة العلاقة التي تربط بين الحريات الفردية وأثرها في التنمية البشرية.

هدف الدراسة.

تسعى دراستنا إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أبرزها:

.. التعرف على ما هية الحرية الفردية وحدودها.

. التعرف على أبرز جوانب التنمية البشرية.

. بيان أثر الحرية الفردية على تطور التنمية البشرية، من خلال استعراض تجارب عدد من دول العالم التي نجحت في هذا المضمار.

. الاستفادة من تجارب الدول المتقدمة التي ربطت بين الحرية الفردية والتنمية البشرية.

أهمية الدراسة.

تأتي أهمية الدراسة من ناحيتين، الأولى علمية من خلال تقديم معلومات علمية مرجعيتها التجارب العملية لعدد من دول العالم المتقدمة، والتي طورت التنمية البشرية لديها من خلال إطلاق الحريات العامة. أما الأهمية الأخرى فهي عملية من خلال اطّلاع المسؤولين ومتخذي القرار في دول العالم الثالث عموما، والتي تعاني من تخلف واضح في التنمية البشرية نتيجة القمع وكبت الحريات، على تجارب الدول المتقدمة في هذا المجال، لعلها تستفيد من تلك التجارب في مجتمعاتها.

فرضية الدراسة.

تعتمد دراستنا على فرضية اقتران طردية ايجابية قوامها انه كلما أطلقت الحريات العامة للأفراد في المجتمع، في القول والفعل، وتم صيانتها بالأنظمة والقوانين، انعكس ذلك إيجابا على التنمية البشرية في المجتمع.

مشكلة الدراسة.

تعددت الدراسات التي تناولت سبب تخلف سياسات الإصلاح الاقتصادي في الدول النامية، وركزت هذه الدراسات على أن السبب الأساسي لفشل معظم مشاريع التنمية البشرية في الدول النامية، إنما هو عائد في جزء كبير منه إلى سوء التخطيط الاقتصادي، ولم تشر هذه الدراسات إلى دور الحرية الفردية وأثرها على سياسات الإصلاح الاقتصادي ومن ثم التنمية البشرية في هذه الدول. ومن هنا فإن دراستنا هذه سوف تسعى للتعرف على طبيعة هذا الأثر سواء كان ايجابيا أم سلبيا.

منهجية الدراسة.

ستعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وذلك من خلال جمع المعلومات واستقصاء آراء الباحثين والمفكرين، بالإضافة إلى تجارب بعض دول العالم التي نجحت مشاريع التنمية البشرية لديها بعد إطلاق الحريات الفردية. وتحليل هذه الآراء والتجارب ومدى إمكانية تطبيقها على الدول النامية.

سؤال الدراسة.

سوف تحقق الدراسة أهدافها من خلال الإجابة على سؤال محور وهو اثر إطلاق الحريات الفردية على التنمية البشرية؟ ويتفرع من هذا السؤال مجموعة أسئلة فرعية أهمها:

:. ما مدى الاستفادة من إطلاق الحرية الفردية في مجال التنمية البشرية؟

. ما هي المعيقات التي تقف في وجه الدول التي تعاني من تخلف تنموي؟

. ما النتائج التي حققتها الدول التي ربطت بين الحرية الفردية والتنمية؟

الدراسات السابقة.

- دراسة "التنمية وحقوق الإنسان...قراءة في إعلان الحق في التنمية".([2]) تناول الباحث من خلال ورقته العلمية التي قدمها خلال الندوة الفكرية التي عقدها منتدى الفكر العربي، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي التطور التاريخي لحقوق الإنسان في المنظمات الدولية، وبين أن حقوق الإنسان حسب المواثيق الدولية تصنف إلى خمسة أقسام أساسية هي: سلامة الفرد، وسيادة القانون، وحرية التعبير، والمشاركة السياسية، وتكافؤ الفرص. وأكد الباحث في دراسته على وجود رابطة قوية بين الحقوق والحريات السياسية من جهة والتنمية البشرية من جهة أخرى.
- دراسة "في قضية الحرية".([3]) الدراسة عبارة عن مجموعة مقالات لمفكرين عرب بارزين أمثال محمد عبده، ومحمد رشيد رضا، وأمين الريحاني. وركزت مقالاتهم على دراسة الأسباب الحقيقية التي أسهمت في الارتقاء الحضاري في دولة الإسلام الأولى، ودولة الخلفاء الراشدين، وفي أوروبا. وقد أجمع المفكرون

---

[2] – . **علي اومليل، التنمية وحقوق الإنسان ...قراءة في إعلان الحق في التنمية، الطبعة الأولى، بيروت،**)) .

[3] – **محمود المنجوري، حرية الفكر وأثرها في سير المدنية والعلوم بأوروبا، فصل في كتاب: في قضية الحرية، الطبعة الأولى، بيروت، مؤسسة ناصر للثقافة،**)) .

على أن حرية الرأي وإقرار مجموعة الحقوق الأساسية للمواطنين، كانت هي الدافع القوي لهذا الارتقاء.

- دراسة "الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسا"..دراسة في علم الاجتماع السياسي".([4]) بحثت الدراسة في دور أفكار كل من (جون لوك وهيجل) في تطوير الحرية الفردية في أوروبا. وتوصَّل الباحث إلى أن أفكار هذين المفكرين لعبت دورا بارزا في ولادة البذور الأولى للحقوق والحريات الفردية في أوروبا.
- دراسة "تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي". ([5]) تناولت الدراسة الأهداف الإنسانية، والاقتصادية للتنمية البشرية. وتوصَّلت الدراسة إلى أنّ مشاريع التنمية في الوطن العربي لم تحقق أهدافها الإنسانية والاقتصادية على الرغم من كثرة البرامج التنموية التي تم تطبيقها.
- دراسة "الإنسان العربي والتنمية: حقوق الإنسان ركيزة محورية لأي انطلاقة تنموية". ([6]) ركَّزت الدراسة على بحث واقع حقوق الإنسان العربي بالاعتماد على ندوة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الوطن العربي التي عقدت في النمسا خلال الفترة) –) / / ". (. وتوصلت الدراسة إلى وجود تراجع واضح في مشاريع التنمية العربية، وان السبب الأساسي لهذا التراجع، يعود في جوانب كثيرة منه إلى إهمال الأنظمة الحاكمة في الدول العربية للإنسان العربي، الذي هو محور التنمية الفعلية وهو وسيلتها وغايتها. وانه لا يمكن أن يكون هناك تنمية حقيقية في الدول العربية، دون إطلاق قدرات الإنسان، وطاقاته، وحشدها، واستثمارها الاستثمار الأمثل.
- دراسة "دور حرية التعبير في الازدهار الحضاري".([7]) تناولت الدراسة أسس حرية التعبير في الحضارة الإسلامية، وأهم ضوابطها، وثمارها، وأهم المعيقات التي تقف في وجه حرية التعبير في العالم العربي حاليا. وتوصلت الدراسة الى أن أهمية حرية التعبير في ظل الحضارة الإسلامية مقدسة، لأنها تستند إلى أسس شرعية، وهي القران الكريم، والسنة النبوية. كما بينت الدراسة أن الحضارة العربية الإسلامية، ازدهرت عندما أطلقت حرية التعبير، وبينت الدراسة أن هناك علاقة قوية بين الاستقرار والأمن وبين حرية التعبير.

ومن خلال استعراض الدراسات السابقة، لاحظنا وجود قصور وندرة في المصادر التي بحثت بشكل مباشر في العلاقة بين الحريات الفردية والتنمية البشرية، فمعظم الدراسات بحثت إما في ماهية الحريات الفردية وتطورها عبر التاريخ وخصائصها، وإما في التنمية البشرية في كافة جوانبها دون ربط حقيقي بين الموضوعين.

---

[4] – . حسين عبد الحميد رشوان، الديمقراطية والحرية وحقوق الإنسان.. دراسة في علم الاجتماع السياسي، الطبعة الأولى، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، . (.

[5] – باسل البستاني، تمويل التنمية البشرية في الوطن العربي، سلسلة دراسات التنمية البشرية، عدد – . (.

[6] – . أسامة عبد الرحمن، الإنسان العربي والتنمية: حقوق الإنسان ركيزة محورية لأي انطلاقة تنموية، مجلة المستقبل العربي، عدد) ، كانون ثاني (يناير) . ((–) .

[7] – . سلامة محمد البلوي، دور حرية التعبير في الازدهار الحضاري، مجلة شؤون اجتماعية، عدد . . .

ومن هنا تحاول دراستنا أن تلقي الضوء على جزء بسيط من هذه العلاقة في محاولة لاكتشاف مدى الارتباط وطبيعة العلاقة بين الحرية الفردية والتنمية البشرية.

محتويات الدراسة.

سيتم تناول الموضوع من خلال أربعة مطالب:

- المطلب الأول: تطور الحريات الفردية عبر التاريخ.
- المطلب الثاني: أسس التنمية البشرية العالمية.
- المطلب الثالث: الحرية الفردية والتنمية البشرية.
- المطلب الرابع: النتائج والتوصيات.

المطلب الأول: تطور الحريات الفردية عبر التاريخ.

يقول الرئيس الأمريكي الأسبق (أبراهام لنكولن) في خطاب ألقاه عام) وتحدث فيه عن الحرية "إن العالم لم يصل أبدا إلى تعريف طيب للفظ الحرية، فنحن إذا كنا نستعمل ذات الكلمة، فإننا لا نقصد ذات المغزى أو المعنى". ([8])

تشير هذه المقولة إلى الاختلاف الكبير في مفهوم الحرية بين الأمم والشعوب، على الرغم من أن كثيرا من شعوب الأرض يستخدم نفس الكلمة ولكن بمعان ودلالات مختلفة، وهذا الاختلاف هو من طبيعة البشر، فمصطلح الحرية متعلق بالإنسان المتغير عبر الزمان والمكان والأحداث، وبالتالي فقد تغير مفهوم الحرية من العصور القديمة إلى الثورة الفرنسية إلى القرن الحادي والعشرين.

فلو نظرنا إلى تعريف الفقه الغربي للحرية سنجد أنه متنوع (فجون لوك) مثلا يعرِّف الحرية بأنها حق الفرد الكامل في تنظيم أفعاله وتصرفاته في ممتلكاته كما يتراءى له في حدود قانون الطبيعة، دون استئذان أو الاعتماد على أي شخص آخر.([9]) هذا المعنى أشار (لوك) إلى أن الحرية إنما هي تعبير عن حالة طبيعية تميز الوجود الإنساني بصفة عامة.([10])

ويعرِّفها (جون ستيوارت ميل) بأنها إطلاق العنان للناس ليحققوا خيرهم بالطريقة التي يرونها، طالما كانوا لا يحاولون حرمان الآخرين من مصالحهم أو لا يعرقلون جهودهم لتحقيق تلك المصالح.([11])

ويعرف (جان جاك روسو) الحرية بأنها "عبارة عن طاعة الإرادة العامة"([12]).

---

[8] – . سعاد الشرقاوي، نسبية الحريات العامة وانعكاساتها على التنظيم القانوني، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، . (. . .

[9] – إجلال احمد خطاب، الحرية السياسية والاجتماعية...دراسة نظرية تطبيقية، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مطبعة الإسكندرية، . (. –.

10 –1. زكريا إبراهيم، مشكلة الحرية ، الطبعة الأولى، القاهرة، مكتبة مصر، . (. . .

11 – إجلال احمد خطاب، مرجع سابق، ص11.

ويعرفها (مونتسكيو) بأنها "الحق فيما يسمح به القانون، والمواطن الذي يبيح لنفسه ما لا يبيحه القانون لن يتمتع بحريته، لان باقي المواطنين سيكون لهم نفس القوة".([١٣])

ويعرف إعلان حقوق الإنسان الفرنسي الصادر في بداية الثورة الفرنسية عام ". (م الحرية بأنها " حق الفرد في أن يفعل كل ما لا يضر بالآخرين، وان الحدود المفروضة على هذه الحرية لا يجوز فرضها إلا بقانون.([١٤])

وفي معاجم اللغة الانجليزية الحديثة تشير كلمة Liberty المرادفة لكلمة الحرية إلى القدرة على الاختيار الحر، أي القدرة على أن يفعل الإنسان ما يشاء وكيفما يشاء.

ما نلاحظه على التعريفات السابقة أنها بدأت بإعطاء الأفراد حريات مطلقة بحجة أن الطبيعة منحتهم هذه الحريات دون قيد أو شرط، ولكن مع تطور الزمن والأحداث في الدول الغربية بدأ مصطلح الحرية يأخذ شكلا آخر، ويبتعد عن الإطلاق ليحصر الحرية الفردية في إطار ما يسمح به القانون دون الاعتداء على حريات الأفراد الآخرين. وهذا دليل على تطور مصطلح الحرية .

أما في الفقه العربي فقد ورد في العديد من المعاجم اللغوية العربية، أن الحرية لغة من الحر، وهو نقيض العبد. والجمع أحرار وحرار. والحر من الناس يأتي بمعنى خيارهم، والحر من كل شيء بمعنى اعتقه، وحر الفاكهة خيارها، وحر الفعل أحسنه، والحر كل شيء فاخر من شعر أو غيره.([١٥])

والحر من الرجال خلاف العبد، مأخوذ من ذلك لأنه خلص من الرق وعتق منه". أما المعنى الإصطلاحي للحرية فيشير إلى انتصار الشخصية. في حين يشير المعنى السياسي للحرية الفردية إلى انتفاء القيود عن إرادة الإنسان، سواء كانت هذه القيود من الطبيعة، أم مستمدة من النظم السياسية والاجتماعية. ([١٦])

من خلال ما سبق نجد أن مفهوم الحرية تغير وتطور بشكل كبير منذ العصور القديمة حتى العصر الحديث، وذلك تبعا لاختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتغيرها للأمم والشعوب عبر مراحل تطورها التاريخي. ففي مصر الفرعونية والهند القديمة وجدت أشكال من الحرية الفردية، وكانت مقتصرة على الحرية الشخصية في الزواج والإنجاب، وحرية التنقل، ولكن الملاحظ على هذه الحريات انه لم يوجد قانون وتشريع يحميها ويجرم كل من يخالفها، إضافة إلى ذلك أنه كان من السهل اختراق تلك الحريات من قبل الملك الذي كان يمثل بالنسبة للمصريين والهنود القدماء ظل الله على الأرض، وبالتالي فقد منحه هذا المنصب قدسية دينية ترغم الجميع على احترام رأيه وفقا لمنطلقات دينية بحته، خوفا من العقاب السماوي. أما العصر اليوناني

---

[12] – كشاكش، 6 12.

13 – المرجع السابق، ص6 .

[14] – إعلان حقوق الإنسان الفرنسي الصادر في عام –.

[15] – 1. توفيق الانباري، مفهوم الحرية في الاسلام واسس التنشئة الاجتماعية ... دراسة في ضوء الادلة النقدية، مجلة جرش للبحوث والدراسات، جامعة جرش، مجلد –، عدد –. . .

[16] – 1. راغب جبريل سكران، الصراع بين حرية الفرد وسلطة الدولة، الطبعة الثانية، بيروت، دار المكتب الجامعي الحديث،) . – . .

فلم يعرف القدسية الدينية، ولم تكن الحريات الفردية مرتبطة بجوانب دينية، بل كانت فلسفية بحتة. وقد شهد العصر اليوناني البدايات الأولى للتعرف على مفهوم الحرية. فالناظر لتاريخ نشأة المجتمع اليوناني القديم، يجد انه جاء من أقاليم جغرافية متعددة بحثا عن الحرية المفقودة في وطنهم الأم، وقد حاول المفكرون اليونانيون منذ سقراط وأفلاطون وأرسطو أن يؤسسوا مجتمعا تتحقق فيه الحرية والديمقراطية، فاوجدوا ما يعرف بالمدينة الفاضلة التي تتحقق فيها العدالة والمساواة للجميع، فظهرت مدينة أثينا كنموذج لهذه الدولة الديمقراطية، ولكن ما يؤخذ على الديمقراطية والحرية الأثينية، أنها كانت مقتصرة على الذكور دون الإناث، ودون العبيد والأجانب وأصحاب الحرف والمهن، وبالتالي كانت حرية منقوصة ولم تتحقق فيها العدالة والمساواة للجميع كما ادعى أفلاطون وأرسطو.([17])

أما في العصر الروماني فقد تراجعت فيه بعض جوانب الحرية الفردية التي وجدت في العهد اليوناني على الرغم من محدوديتها. فقد فرضت الإمبراطورية الرومانية على الأمم والشعوب التي استعمرتها مجموعة من الأنظمة والقوانين والتشريعات، وألغت بذلك قوانين وتشريعات تلك الشعوب. فظهر في ظل الحضارة الرومانية مجموعة قوانين خاصة بالأمم والشعوب الأخرى، منها قانون الشعوب، وقانون الأجانب، والقانون المدني. وقد احتوت مضامين هذه القوانين على العديد من النصوص التي قيَّدت الحريات الفردية للأمم والشعوب الخاضعة للحكم الروماني ، وفرضت عليها تطبيق القوانين الرومانية التي كانت تحد من الحريات الفردية بحجة أن الإمبراطورية في حالة حرب وتوسع، لذلك لا مجال للحريات والحقوق الفردية.([18])

وشهدت فترة العصور الوسطى تراجعا واضحا في مضامين ومكوِّناتها الحرية الفردية، حتى وصل الأمر إلى تقييد الحرية الدينية، ومنع الأفراد من ممارسة حقوقهم وحرياتهم وشعائرهم الدينية إلا بموافقة قساوسة الكنيسة ومباركتهم. وظهر في هذه الفترة الصراع الشديد بين رجال الكنيسة والملوك والأباطرة حول صلاحيات وسلطات كل منهما، واستمرت عملية التضييق على الحريات الفردية خصوصا الدينية منها في أوروبا، حتى جاء عصر النهضة الذي بشر بولادة حركات إصلاحية تدعو إلى حرية الدين والتدين، ومنع فرض الدين على الأفراد ، وكان رائد هذه الحركات الإصلاحية المفكر الألماني (مارتن لوثر)، الذي نادى بالحرية الدينية المسيحية، ورفض تدخل الكنيسة أو الدولة في تحديد مفهوم الدين، وقال بضرورة أن يعطى الأفراد مطلق الحرية في اختيار الدين الذي يناسب حياتهم دون تحديد دين معين. وقد أسهمت مقولات (لوثر) في ظهور حركة الإصلاح الديني في أوروبا ومنها ظهر المذهب البروتستانتي.([19])

وفي ظل الحضارة الإسلامية، نشطت الحريات الفردية بشكل كبير، في وقت كانت فيه أوروبا تعج وتتخبط في ظلام وكبت وقهر وظلم الكنيسة، فيما عرف بعصور الظلام، حتى أطلق الأوروبيون على هذا

---

[17] – 1. وليد عبد الهادي العويمر، د. حسن عبد الله العايد، النظرية السياسية من العصور القديمة حتى العصر الحديث، الطبعة الأولى، عمان، دار زيد الكيلاني،) : 6 . – . .

[18] – 1. احمد محمد الأصبحي، قراءات في تطور الفكر السياسي رواده–اتجاهاته–إشكالياته ، الجزء الأول، الطبعة الأولى، عمان، دار البشير،)) .

[19] – 1. وليد عبد الهادي العويمر،د. حسن عبد الله العايد، مرجع سابق، ص – .

العصر عصر الظلام. والناظر في القران الكريم والسنة النبوية الشريفة، يجد أنهما تضمنتا عددا كبيرا من الحقوق والحريات الفردية. فمثلا حق الحياة للأفراد وعدم جواز الاعتداء عليها تقرره الآية القرآنية " ولكم في القصاص حياة يا أولي الألباب" (سورة البقرة، آية: " () وحرية التملك تقرره الآية القرآنية " فلكم رؤوس أموالكم لا تظلمون ولا تظلمون" (سورة القرة، آية: :) وحرية الرأي تقرره الآية القرآنية " وأمرهم شورى بينهم" (سورة الشورى، آية: :) وحرية العقيدة والتدين تقرره الآية القرآنية " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي" (سورة البقرة، آية: " () وحرية المسكن أشارت إليه الآية القرآنية " يا أيها الذين امنوا لا تدخلوا بيوتا غير بيوتكم حتى تستأنسوا وتسلموا على أهلها" (سورة النور، آية: :) أما السنة النبوية فقد احتوت على العديد من الأحاديث التي أشارت في مضمونها للحريات الفردية، منها ما يتعلق بأخذ رأي المسلمين في القضايا العامة كقول الرسول صلى الله عليه وسلم " واستعينوا على أموركم بالمشاورة" . وحرية الرأي والمجاهرة أشار إليه الرسول صلى الله عليه وسلم بقوله " لا يكن أحدكم إمعة فيقول: أنا مع الناس إن أحسن الناس أحسنت وان أساءوا أسأت، ولكن وطِّنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا وإن أساءوا أن تجتنبوا إساءتهم". وقول الرسول عليه الصلاة والسلام " أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر" وقوله كذلك " من رأى منكم منكرا فليغيره بيده فإن لم يستطع فبلسانه فإن لم يستطع فبقلبه وذلك اضعف الإيمان".

وتنقسم الحريات الفردية في الإسلام إلى أربعة أنواع، هي: الحريات الشخصية وتشمل (حق الأمن- وحرمة المسكن- وحرية التنقل- وحرية العقيدة) والحريات السياسية وتشمل (حرية الرأي- وحق المعارضة- وحرية المشاركة السياسية) والحريات الاقتصادية وتشمل (حق التملك) والحريات الاجتماعية وتشمل (حق العمل- وحق الرعاية الصحية- والتكافل الاجتماعي ويتمثل في فريضة الزكاة). ([٢٠])

وفي مطلع عصر النهضة (الذي بدأ منذ نهاية القرن السادس عشر) ظهرت الأسس والمبادئ المدنية للحريات الفردية بالصورة الحالية، ووضعت لها أنظمة وقوانين وتشريعات تنظمها، وتحدد أطرها. وشهدت الإرهاصات الأولى لعصر النهضة ولادة ثورتين مهمتين، مهدتا الطريق لبناء أسس ومبادئ ونظريات واقعية للحرية الفردية، وهما الثورة الأمريكية عام " . ، والثورة الفرنسية عام " . . وقد كان لهاتين الثورتين دور كبير في وضع المبادئ والأفكار والنظريات الخاصة بالحريات الفردية موضع التطبيق العملي، وطبقت العديد من الدول الأوروبية ودول العالم الأخرى هذه التشريعات على شعو ا، وتمكنت بفضل ذلك من تطوير بنيتها التحتية، ومن ثم الانطلاق نحو تنمية مجتمعاتها المحلية الذي حقق لها الريادة والسيادة في العالم، كما سنلاحظ ذلك لاحقا.([٢١])

ويمكن القول إنه ومنذ مطلع عصر النهضة، بدأت الحريات الفردية في العالم تخطو خطوات كبيرة نحو الثبات والاستقرار والانتشار العالمي، كمبادئ إنسانية عالمية تنشدها كافة شعوب الأرض. فمن خلال مبادئ الثورة الأمريكية عام " . ثبتت على أرض الواقع فكرة الديمقراطية في المجال السياسي، وطبقتها كمبدأ وضعي

---

[20] – . راغب جبريل سكران، مرجع سابق، ص . .

[21] – 2. حورية توفيق مجاهد، الفكر السياسي من أفلاطون إلى محمد عبده، الطبعة الثالثة، القاهرة، مكتبة الأنجلو مصرية، . 6. .

إلى جانب مبادئ المذهب الفردي الحر. وأصبحت الأفكار الديمقراطية، ومبادئ المذهب الفردي الحر، الأساس الفكري للنظم السياسية في كل من الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا، وغيرها من الدول التي تأثرت بمبادئ الثورة الأمريكية ومن بعدها الثورة الفرنسية. فقررت الثورة الأمريكية مبدأ أصيلا في الحكم السياسي وهو أن السيادة للشعب، وأن الحرية والمساواة بين المواطنين أساس الحكم الديمقراطي، وبناء على ذلك يجب أن يخضع الجميع لسلطة الشعب وإرادته ويحترموا الحقوق والحريات الفردية. وأشارت مبادئ الثورة الأمريكية كذلك إلى حرية التملك والصناعة والتجارة، التي تعني منع الدولة من التدخل في النشاط الاقتصادي وتركه للقوانين الطبيعية. ([٢٢])

وبعد الثورة الأمريكية جاءت الثورة الفرنسية كمكمل لما بدأته الثورة الأمريكية من حقوق وحريات فردية، فقررت الجمعية الوطنية الفرنسية في جلسة أغسطس أن تسبق الدستور بديباجة تضمنت إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي، الذي جاء متأثرا إلى حد كبير بأفكار فلاسفة عصر التنوير خصوصا (فولتير) ((ديدور) ((منتسكيو) ((روسو) ((جون لوك).([٢٣])

فتوسعت ديباجة إعلان حقوق الإنسان والمواطن الفرنسي في الحريات الشخصية وامتدت إلى الحريات الاقتصادية والسياسية. وتولد عن هذه الأفكار تقديس الحريات الفردية بصفة عامة، والمساواة بين الأفراد مساواة قانونية بصفة خاصة. وقررت ديباجة الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان أن الفرد هو غايتها، وان وظيفة الدولة أداة لتوفير الظروف المناسبة لتمكين الفرد من ممارسة كافة حقوقه وحرياته. وان الهدف الأساسي لكافة الأنظمة السياسية هو الحفاظ على حقوق الإنسان الطبيعية التي ولدت معه، وسبقت وتسبق أي تنظيم سياسي . وبالتالي قررت ديباجة الإعلان بعدم جواز فرض قوانين تحد من الحريات الفردية إلا بالقدر الذي يضمن مباشرة أي إنسان آخر لنفس الحقوق مباشرة حرة، وان هذه القيود لا تفرض إلا بقانون. وقد أثر المذهب الفردي على الأنظمة السياسية وعلى الحقوق والحريات الفردية في كثير من الدول الأوروبية، التي تبنت مبادئ المذهب الفردي كأساس للحريات الفردية، فقررت أن سلطان الدولة ليس مطلقا، فلا يحق للدولة أن تصدر تشريعات حسب أهوائها، وللمواطن الحق في المشاركة في أعمال السيادة كونه فردا وليس لأنه ينتمي إلى جماعة أو طبقة معينة، وأن الفرد يسمو على الجماعة باعتباره غاية لا وسيلة، وان الحرية حسب وجهة نظر المذهب الفردي هي الحرية السياسية.([٢٤])

وأكد الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان كذلك على الطابع المطلق لحقوق وحريات الإنسان، ويتضح ذلك في المواد ( ) التي أشارت جميعها إلى أن الناس يولدون ويظلون أحرارا ومتساوين في الحقوق، وان غاية كافة التنظيمات السياسية هي المحافظة على حقوق الإنسان الطبيعية، والتي لا يجوز المساس ا وهي الحرية والملكية والأمن ومقاومة الطغيان. وأكدت هذه المواد كذلك على أن الحرية السياسية تقوم على القدرة على

---

[22] **– 2. ثروت بدوي، النظم السياسية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار النهضة العربية، ،** .

[23] **– 2. لويس عوض، ثورة الفكر في عصر النهضة، الطبعة الأولى، القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر ،** .

[24] **– 2. مصطفى أبو زيد فهمي، مبادئ الأنظمة السياسية، الطبعة الأولى، الإسكندرية، منشأة المعارف،** .

عمل أي شيء لا يضر بالآخرين مباشرة، أي أن الحقوق الطبيعية للإنسان لا حدود لها، إلا الحدود اللازمة لضمان مباشرة أي إنسان آخر لنفس الحقوق مباشرة حرة، وهذه الحدود لا يقررها إلا القانون". ([٢٥])

وتشير هذه المواد بوضوح إلى أن الحرية الفردية هي المبدأ والأساس الذي لا يمكن تجاوزه أو الاعتداء عليه. وان لكل فرد الحق في ممارسة حريته كيفما يشاء، بشرط عدم إلحاق الضرر بحقوق وحريات الآخرين، وان وظيفة الدولة مقتصرة على عدم التعرض لحريات الأفراد، ومنعها من القيام بأي عمل يعوق تمتع الأفراد بتلك الحقوق والحريات.

ومنذ مطلع القرن العشرين حدثت تطورات اقتصادية واجتماعية عالمية عديدة كنتيجة للثورة الصناعية في أوروبا، وقد دفعت هذه التطورات باتجاه إحداث تغيرات مهمة في مفهوم الحرية الفردية، فإطلاق الحريات الفردية دون ضوابط ودون تدخل من قبل الدولة أحدث مشاكل اقتصادية واجتماعية في كثير من الدول الأوروبية. وقد تنبهت الدول الأوروبية ومنها فرنسا راعية المذهب الفردي إلى ضرورة تدخل الدولة لصالح الفئات الفقيرة والمعدمة. لان المذهب الفردي وما يقوم عليه من حرية ومساواة قانونية، أدى إلى قيام حالة من عدم المساواة الواقعية، وذلك لاختلاف الأفراد فيما بينهم من حيث الكفاءة والمواهب الطبيعية والقوى الجسمانية والفكرية، وان معاملتهم جميعا على قدم المساواة تتيح الفرصة أمام المتميزين للقضاء على تلك المساواة، فتظهر بالتالي الفوارق بين الأفراد ثم تزداد الهوة اتساعا مع مرور الوقت.([٢٦])

ونتيجة لذلك ازداد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي في القرن العشرين، مقترنا بازدهار العلوم في مختلف المجالات التي تحتاج إلى مبالغ مالية كبيرة لا تتوفر لدى الأفراد. واستغلت الدولة الميزة المالية المتوفرة لديها، فقامت بتقليص النشاط الفردي في المجال الاقتصادي إلى أضيق الحدود، وترتب على تدخل الدولة في المجال الاقتصادي على حساب الفرد ضرورة تدخلها في المجال الاجتماعي، وذلك لتحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل وتنظيم علاقات العمل والإنتاج، الذي انتهى بإقرار حقوق العمال من حيث الأجور، وساعات العمل، والتأمين الصحي، والشيخوخة، والمرض، والتعليم، وغيرها من الحقوق الاجتماعية التي ما كان لها أن تتحقق لولا تدخل الدولة بقوتها المادية والمعنوية لصالح العمال. وبناء على ذلك تطور مفهوم الحقوق والحرية الفردية، ليشمل الحقوق والحريات العامة على مستوى الجماعة والدولة ككل.([٢٧])

وبناء على التطور التاريخي للحقوق والحريات الفردية، يمكن القول إنَّ هذا التطور أسهم في نهاية المطاف في إرساء مجموعة من الأسس والمبادئ للحريات الفردية التي اعتمدت عليها كثير من الدول، والمنظمات الحكومية، والخاصة الدولية، والإقليمية، لإقرار مبادئ تتعلق بالحريات الفردية، وأصبحت هذه الحقوق والحريات ثوابت في الأعراف الدولية. ومن أبرز الحقوق والحريات التي ثبتت في مواثيق ودساتير الدول والمنظمات الدولية الحكومية والخاصة ما يلي :

- الحقوق والحريات الفردية التقليدية. وتضم ما يلي:

---

[25] – . راغب جبريل سكران، مرجع سابق، ص – .

[26] – 2. ثروت بدوي، مرجع سابق، ص .

[27] – . راغب جبريل سكران، مرجع سابق، ص – .

. الحريات الشخصية. وتأتي هذه الحريات في مقدمة الحريات، باعتبارها لازمة للتمتع ببقية الحريات الأخرى. وتضم الحريات الشخصية:

- حرية التنقل. وتعني حق الأفراد في الانتقال من مكان إلى آخر، والخروج من . البلاد والعودة إليها دون تقييد أو منع إلا وفقا للقانون.
- حق الأمن. وتعني عدم جواز القبض على أحد الأشخاص، أو اعتقاله، أو حبسه إلا في الحالات المنصوص عليها في القانون.
- حرمة المسكن. ومضمونها تحريم اقتحام مسكن أحد الأفراد، أو تفتيشه إلا في الحالات التي حددها القانون، وفقا لإجراءات وضمانات قانونية محددة.
- سرية المراسلات. وتعني عدم جواز انتهاك حق الفرد في ملكية الخطابات المتضمنة مراسلاته مع غيره من الأفراد، والاطلاع على هذه المراسلات أو مصادرها.

. الحريات الفكرية. وتتضمن هذه الحريات ما يلي .

- حرية العقيدة والديانة. وتعني حرية الشخص في أن يعتنق الدين الذي يرغب فيه، وأن يمارس كافة الطقوس والشعائر الدينية المتعلقة بديانته بحرية تامة. كما تعني عدم إجبار أي شخص على اعتناق دين معين أو ممارسة شعائر دين معين لا يرغب في الدخول فيه أو اعتناقه.
- حرية التعليم. وتعني حق كل فرد في التعلم، وفي اختيار العلم الذي يريده، وحريته كذلك في اختيار المعلم الذي يتعلم عنده. كذلك حريته في نشر فكره وعلمه للناس بالطريقة التي يراها مناسبة له.
- حرية الصحافة. وتعني حق الفرد في إعلان رأيه في الصحافة.
- حرية المسرح والسينما والإذاعة والتلفاز.
- حرية الفكر. وقد أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان إلى ذلك فبين في المادة . أنه " لكل إنسان الحق في حرية الرأي، والتعبير عنه بما يتضمنه ذلك من حرية اعتناق الآراء بمأمن من التدخل ، وحرية التماس المعلومات والأفكار، وإذاعتها بمختلف الوسائل، دون تقيد بحدود الدولة.([28])

. حريات التجمع. وتضم هذه الحريات ما يلي:

- حرية الاجتماعات . وتعني حق الأفراد في أن يجتمعوا في مكان معين؛ ليعبروا عن آرائهم واتجاهاتهم في جميع النواحي العلمية والفكرية والسياسية، بالصورة التي يريدونها سواء في صورة خطب أو ندوات أو محاضرات أو مناقشات جدلية .

---

[28] – **الجمعية العامة للأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، نيويورك، 2828 28.**

- حرية تكوين الجمعيات والنقابات والاتحادات والإنضمام إليها. وتعني حق الأفراد في تكوين وتشكيل جمعيات منظمة، والإنضمام إليها أو الانسحاب منها في أي وقت شاء ، وعدم جواز إجبار الفرد على الانضمام إلى جمعية معينة أو الانسحاب منها دون رغبته وإرادته.

- الحقوق والحريات السياسية. وتضم هذه الحقوق والحريات ما يلي:
  - حق الانتخاب .
  - حق الترشح للانتخابات التشريعية.
  - حق إبداء الرأي في الاستفتاء.
  - حق الفرد في مخاطبة السلطات العامة .
  - الحق في تكوين الأحزاب السياسية والانضمام إليها.
  - الحق في تولي الوظائف العامة في الدولة .
- الحقوق والحريات الاقتصادية. وتتضمن هذه الحقوق والحريات ما يلي :
  - حرية التملك .
  - حرية إنشاء المشروعات الخاصة.
  - حرية التجارة والصناعة والعمل داخليا وخارجيا.
  - حرية المنافسة .
  - حرية التبادل التجاري.
  - حرية تحديد الأثمان.
- الحقوق الاجتماعية. وتشمل هذه الحقوق ما يلي:

- حق العمل. ويعني أن تكفل الدولة للفرد العمل الذي يناسب قدراته وخبراته، وبما يضمن له دخلا كريما له ولأسرته. وقد أشار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادتين ( )منه على أن لكل إنسان الحق في العمل وحرية اختياره، وأن يكون العمل في ظروف ملائمة، وحق الفرد في الحماية من البطالة. ويشمل حق العمل كذلك حرية العمال في تكوين النقابات العمالية والانضمام إليها، وحقهم في الإضراب كوسيلة ضغط للاستجابة لمطالبهم لتحسين ظروف العمل ورفع الأجور.
- حق الرعاية الاجتماعية والصحية. ومضمون هذا الحق يتعلق بتقرير المعاشات للمرض، والعجز، والشيخوخة، ورعاية الأمومة والطفولة، ووضع نظم رعاية ذوي العاهات وتأهيلهم فكريا ومهنيا ، وتقرير معاشات مناسبة لهم، ورعاية الأطفال المتخلفين ذهنيا وبدنيا ، وإنشاء مدارس خاصة م، وتقديم الإعانات للمتضررين من حوادث الكوارث والنكبات العامة كالزلازل والبراكين والأعاصير. كذلك حق الفرد في الحصول على

العلاج المجاني، وأن يجد المستشفى المناسب لحالته والمجهز بالأجهزة والكوادر الطبية والفنية اللازمة.

- حق التنمية التعليمية والذهنية. ويعني ذلك أن على الدولة واجبا تثقيفا للمواطنين وتنمية مواهبهم الفنية والذهنية، ويكون ذلك من خلال التعليم المجاني لمراحل دراسية معينة، وتكافؤ الفرص التعليمية للجميع ، وتوفير المنح الدراسية، وتشجيع التأليف والنشر والابتكار وإقامة المعارض العامة. ويختلف الحق في التعليم عن حرية التعليم التي تدخل ضمن الحريات الفردية الشخصية التقليدية. فحق التعليم يعني التزام الدولة بأن تعلم المواطنين. في حين إن حرية التعليم تعني إعطاء الفرد كامل الحرية في أن يتعلم أو لا يتعلم، وله الحق في اختيار معلمه ونوع التعليم الذي يرغب فيه، وحرية نقل ما تعلمه للآخرين.([٢٩])

ولا بد أن نؤكد على قضية مهمة في نهاية هذا المطلب وهي أن كافة الحريات التي تم التطرق لها سابقا إنما هي نسبية، بمعنى أنها ليست مطلقة بل مقيدة بالأنظمة والقوانين والتشريعات التي تصدرها الدولة، وبمصالح الأفراد الآخرين وحقوق الدولة. فحرية الفرد تنتهي كما هو متعارف عليه عندما تبدأ حريات الآخرين، كذلك للدولة على الفرد حقوق عليه أن يؤديها ولا يجوز له تجاوزها بحجة حماية حقوقه وحرياته، فالدولة تمثل من خلال الأنظمة والقوانين مجموعة حريات وحقوق. كذلك لا بد من التأكيد على نقطة أخرى مهمة وهي الارتباط الوثيق بين الديمقراطية والحرية. فلا حرية دون ديمقراطية ولا ديمقراطية دون حرية ، إن الحرية هي روح الديمقراطية. وعليه فإن التلازم بين الحرية والديمقراطية كما التلازم بين الجسد والروح.([٣٠]) وقد وصل الأمر بكثير من الأنظمة الديمقراطية الغربية إلى القول إن أي نظام حكم ديمقراطي، لن يقوم ويتثبت إلا في ظل إطلاق الحريات الفردية.([٣١])

المطلب الثاني: أسس التنمية البشرية العالمية.

حاز مفهوم التنمية البشرية (Human Development) منذ مطلع عقد التسعينيات من القرن العشرين على اهتمام كبير في الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية الحديثة، حيث أصبح مفهوما متطورا، فلم يعد مقتصرا على الجوانب المادية للإنسان والخاصة بالصحة والتعليم والدخل والعمالة والسكن والتلوث، ولكنه

---

[29] – . راغب جبريل سكران، مرجع سابق، ص – .

[30] – 3. القطب محمد طبلية، الإسلام وحقوق الإنسان – دراسة مقارنة –، الطبعة الأولى، القاهرة، دار الفكر العربي، 66 . . .

[31] – 3. محمد عصفور، الحرية في الفكرين الديمقراطي والاشتراكي، الطبعة الأولى، القاهرة، المطبعة العالمية، 66 6 . .

توسع ليشمل الجوانب المعنوية والمتعلقة بحقوق الإنسان وحرياته. وقد تبنت الأمم المتحدة منذ عام مفهوم التنمية البشرية المعتمد على إعطاء الإنسان الدور الأهم في النهوض بالعملية التنموية.([٣٢])

كذلك أصبح مفهوم التنمية البشرية متطورا لمفاهيم تنموية سابقة مثل (تنمية الموارد البشرية، وتنمية العنصر البشري، وتنمية رأس المال البشري ... الخ)، ولكنه تميز عنها في تركيزها الشديد على الإنسان واعتباره محور العملية التنموية والمشارك الأساسي فيها. وقد أسهم ذلك في إعادة الاعتبار للإنسان في النشاط الاقتصادي، والذي تم تغييبه فترة زمنية طويلة، نتيجة التركيز على الآلة لزيادة الإنتاج والثروة.([٣٣])

إن المحور الأساسي في التنمية البشرية هو جعل الإنسان هدفا من أهداف التنمية الاقتصادية، وذلك من خلال تحسين القدرات البشرية وتطويرها، عن طريق توفير مجموعة من المتطلبات المادية والمعنوية مثل (التعليم، والرعاية الصحية، والسكن، والمياه، والبيئة النظيفة، والغذاء، والعمل ... الخ)، ومن ثم استخدام هذه القدرات في تحقيق النمو الاقتصادي المنشود، والاستفادة من ثمار النمو الاقتصادي في تحقيق مزيد من التنمية البشرية بطريقة متكررة ومستمرة. ([٣٤])

وقد حدَّد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مكونات التنمية البشرية في أربعة عناصر رئيسية هي:

:. المساواة. وتعني توفر الفرص بصورة متساوية بين الجميع سواء على المستوى الداخلي بين الأفراد في الدولة الواحدة، أم على المستوى الخارجي بين دول العالم الغنية والفقيرة.

. الإنتاجية. والتي يمكن أن تتحقق من خلال تنمية الموارد البشرية، وتوفير بيئة ملائمة تمكن الناس من استخدام قدراتهم على النحو الأفضل، مع الاهتمام بنوعية النمو.

. الاستدامة. بمعنى أن تكون التنمية البشرية مستمرة وان تأخذ بالحسبان حاجيات الأجيال القادمة.

. التمكين والمشاركة. يعني هذان المفهومان توفير بنية اجتماعية ملائمة، يشارك فيها الناس من أجل تحقيق حياة أفضل.([٣٥])

وبالرجوع لمفهوم التنمية نجد أن خبراء المجلس الاقتصادي والاجتماعي لمنظمة الأمم المتحدة بينوا أن هذا المفهوم يشمل كل الجهود البشرية التي تبذل من اجل النمو والتقدم وتحقيق الرفاهية للمواطنين والمجتمع، وهي كلمة جامعة لا تعني مجرد خطة أو برنامج أو مشروع للنهوض بحياة الشعوب اقتصاديا

---

[32] – 3. المعتصم بالله الجوارنة، د. ديمة محمد وصوص، التنمية البشرية المستدامة والنظم التعليمية، الطبعة الأولى، عمان، دار الخليج للنشر والتوزيع، . .

[33] – 3. إبراهيم مراد الدعمة، التنمية البشرية الإنسانية..بين النظرية والواقع، الطبعة الأولى، عمان، دار المناهج للنشر والتوزيع، .

[34] – المرجع السابق، ص 34.

[35] – 3. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، نظرة تحليلية لواقع التنمية البشرية في الوطن العربي، مجلة شؤون عربية، عدد – .

واجتماعيا، وإنما تعني كل عمل إنساني بناء في جميع القطاعات وفي مختلف المجالات، وعلى كافة المستويات.[٣٦]

أما مفهوم التنمية البشرية التي تعتبر نقطة الارتكاز الرئيسية لأية جهود تنموية في الحاضر والمستقبل (على اعتبار أن تنمية العنصر البشري إنما هي تنمية حقيقية للاقتصاد القومي لكون الإنسان هو غاية التنمية وهو وسيلتها) فهي متعددة ومتنوعة، فعرَّفها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عام على أنها " عملية توسيع نطاق الخيارات المتاحة أمام الناس، وأهم هذه الخيارات هي أن يحيا الناس حياة طويلة وخالية من العلل، وان يتعلموا، وان يكون بوسعهم الحصول على الموارد التي تكفل لهم مستوى معيشيا كريما. ومن هذه الخيا الأخرى الحرية السياسية، وحقوق الإنسان المقررة، واحترام الإنسان لذاته" "([٣٧])

نلاحظ من خلال التعريف السابق أن الأمم المتحدة، بيَّنت أن الهدف الرئيسي للتنمية البشرية هو توسيع الخيارات المتاحة أمام الناس؛ لكي تصبح التنمية قائمة على مزيد من الحرية والديمقراطية والمشاركة. ويجب أن تتضمن هذه الخيارات الحصول على الدخل المناسب، وفرص العمل، والتعليم، والصحة، والعيش في بيئة طبيعية ونظيفة ومأمونة. كما ينبغي أن تتاح لكل فرد الفرصة في أن يشارك مشاركة كاملة في القرارات التي تتخذها الدولة، فضلا عن تمتع الإنسان بالحريات السياسية والاجتماعية.

في حين عرَّف مكتب العمل العربي التنمية بأنها تتضمن التركيز على أنماط التفكير، والسلوك، ونوعية التعليم، والتدريب، ونوعية مشاركة الجماهير في اتخاذ القرارات، والعلاقات الاجتماعية، والعادات، والتقاليد، وثقافة الشعوب وطرق وأساليب العمل والإنتاجأي تعبئة الناس دف زيادة قدرتهم على التحكم في مصائرهم وقدرتهم.(.()

واشتملت تقارير التنمية البشرية التي صدرت منذ مطلع التسعينيات على عدة مفاهيم للتنمية البشرية، فأكدت أنها عملية تهدف إلى زيادة القدرات المتاحة أمام الناس، لكي يحيوا حياة طويلة خالية من العلل، وان يكتسبوا المعرفة، ويحصلوا على الموارد اللازمة لتحقيق مستوى من الحياة الكريمة. وامتدت الخيارات بعد ذلك لتستوعب الحريات السياسية والاقتصادية والاجتماعية واحترام حقوق الإنسان.([٣٩])

وتوالت بعد ذلك التقارير الخاصة بالتنمية البشرية حول العالم والصادرة عن الأمم المتحدة. ففي تقرير عام L جرى التأكيد على ضرورة تمييز مفهوم التنمية البشرية عن غيره من المفاهيم، وتم التأكيد فيه على الطابع الأممي. وبين التقرير أن التنمية البشرية فكرة أوسع وأشمل، فهي تغطي جميع اختيارات الإنسان في كل

---

[36] – 3. تركي نصار، دور وسائل الإعلام المسموعة والمرئية في التنمية الثقافية، مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب، جامعة اليرموك، مجلد –، عدد –. 6 6 .

[37] – 3. محمود عبد السميع حسانين، تحليل التكامل المشترك بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في مصر، مجلة البحوث التجارية، الجزء الأول، عدد . . 6 .

[38] – مكتب العمل العربي، الموارد البشرية ودورها في الحياة الاقتصادية ، مجلة العمل العربي، عدد 88 6 6 .

[39] – أسامة عبد المجيد العاني ، المنظور الإسلامي للتنمية البشرية ، مجلة دراسات إستراتيجية، عدد 39، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، 39.

المجتمعات، وفي جميع مراحل التنمية، فهي تهتم بالنمو الاقتصادي بقدر اهتمامها بالتوزيع ، كما تهتم بالحاجات الرئيسية بقدر ما تهتم بالشريحة الكاملة للتطلعات الإنسانية ، وتهتم بمآزق الناس في الشمال بقدر ما تهتم بحرمانهم في الجنوب، وهي تنسج التنمية حول الناس وليس العكس.(.()

ووسَّع تقرير التنمية البشرية لعام L مفهوم المشاركة الجماهيرية سواء الاقتصادية أم الاجتماعية أم السياسية، فعرف التنمية البشرية بأنها تنمية الناس من خلال الاستثمار في قدرات البشر، سواء في التعليم، والصحة، والمهارات، حتى يمكنهم العمل على نحو منتج ومبدع. بالإضافة لتوزيع ثمار النمو الاقتصادي توزيعا عادلا وواسع النطاق، كما شمل تقرير التنمية البشرية لعام إعطاء كل فرد فرصة المشاركة فيها. وبالتالي فقد كان محور التنمية البشرية لعام يركِّز على أن الإنسان هو وسيلة التنمية وهدفها وغايتها.(٤١)

أما تقرير التنمية البشرية لعام فبيَّن انه يقف وراء صراعات العالم وحالات الطوارئ نقص التنمية، وارتفاع نسبة الفقر، والضغط السكاني حول العالم، بالإضافة للمشاكل البيئية. (٤٢)

وفي المقابل أشار تقرير التنمية البشرية لعام إلى تردي أوضاع المرأة بالمقارنة مع الرجل على مستوى العالم، سواء في الدول المتقدمة أو النامية. وبين التقرير انه على الرغم من أن النساء يشكلن حوالي نصف المجتمع الدولي، إلا أن نصيب المرأة من الدخل وفرص العمل والخدمات، لا يزال متدنيا جدا بالمقارنة مع الرجل. (٤٣)

وأكد تقرير التنمية البشرية لعام على ضرورة أن تلجأ الدول النامية إلى استخدام إجراءاتها الذاتية، وأن تتعاون مع المجتمع الدولي لتحقيق تنميتها البشرية، وبناء استراتيجياتها التنموية الوطنية. (.)

وأشار تقرير التنمية البشرية لعام إلى العلاقة بين الاستهلاك العالمي للسلع والتنمية البشرية العالمية. وبين التقرير أنه على الرغم من الارتفاع الكبير في الاستهلاك العالمي الذي وصل إلى . تريليون عام ، إلا أنه يوجد أكثر من مليار فرد في العالم لا تتوافر لهم فرصة الاستهلاك لتلبية حاجاتهم الأساسية.(.)

أما تقرير التنمية البشرية لعام) فقد جاء متزامنا مع بروز الوجه اللإنساني للعولمة، فجاء التقرير ليؤكد أن العولمة أسهمت بشكل ملفت في زيادة الفوارق العلمية والاقتصادية والمدنية بين شعوب ومجتمعات العالم. ودعا التقرير دول العالم الأول إلى ضرورة تطوير العولمة لكي تصبح أكثر إنسانية. (٤٦)

---

40 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 6 6)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 6 6)) –.

41 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 6 6)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 6 6)) :–.

42 – أسامة عبد المجيد العاني ، مرجع سابق، 42.

43 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 6 6)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 6 6)) :–.

44 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 6 6)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 6 6)) :–.

45 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 6 6)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 6 6 56 – 5 .

46 – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 6 6)، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 6 6)) :–.

ومثَّل تقرير عام) نقلة نوعية في مضمون التنمية البشرية الذي تبنته الأمم المتحدة، وذلك عندما أشار إلى أن التنمية البشرية مرتبطة ارتباطا وثيقا بتأمين الحريات السبع، وهي: التحرر من التمييز حسب الجنس أو العنصر، أو الأصل العرقي القومي أو الدين، والتحرر من الخوف من التهديدات المتعلقة بالأمن الشخصي، والتعذيب، والاعتقال التعسفي، وغيرها من أعمال العنف، وحرية الفكر والكلام والاشتراك في صنع القرار، والتحرر من الفاقة، وحرية تنمية إمكانات البشر وتحقيقها، والتحرر من الظلم ومن انتهاكات سيادة القانون، وحرية مزاولة عمل كريم دون استغلال. ([٤٧])

وفيما بعد توسَّع مفهوم التنمية البشرية، فظهر ما يعرف بالتنمية المستدامة التي تعني تهيئة البيئة، بحيث يستطيع فيها كل الناس أن يوسِّعوا نطاق قدراتهم البشرية إلى أقصى درجة، وتوظيف هذه القدرات بطريقة أفضل في جميع المجالات السياسية، والاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، معتمدين على مبدأ عام وهو عالمية الاعتراف بمطالب الحياة للجميع، مع ربط مطالب التنمية البشرية للأجيال الحالية مع الأجيال المستقبلية بنفس درجة المساواة. وبالتالي تشير التنمية المستدامة إلى الاستمرار والديمومة لربط الأجيال مع بعضها البعض، بحيث أن الجيل الحالي عليه أن يترك للأجيال القادمة مخزونا كافيا من الموارد الطبيعية، ونظاما بيئيا غير مصاب بالتلوث، وكذلك توفير مستوى كاف من العلوم والتكنولوجيا، بحيث تتمكن الأجيال القادمة من الاستمرار في البناء بالاعتماد على ما تركته الأجيال السابقة.([٤٨])

من خلال التعريفات السابقة لمفهوم التنمية البشرية والصادرة عن هيئة الأمم المتحدة، نجد أن هذا المفهوم يحمل في طياته مجموعة من الأهداف يسعى لتحقيقها، لعل أهمها:

- الارتقاء بالمستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية للدولة بما ينعكس بشكل إيجابي على حياة الأفراد.
- زيادة نسبة تشغيل الأيدي العاملة. من الملاحظ أن كثيرا من دول العالم المتقدمة والنامية، لجأت في سبيل تطوير قطاعاتها الإنتاجية سواء الزراعية، أم الصناعية، أم التجارية والخدماتية إلى استخدام التكنولوجيا عالية التقنية، مما ترتب عليه الاستغناء عن عدد كبير من الأيدي العاملة. وقد أدى ذلك في زيادة نسبة البطالة في تلك المجتمعات، ففقدت التنمية البشرية في هذه الدول جانبيها الاجتماعي والإنساني. لذلك فإن كثيرا من دول العالم خصوصا الدول النامية، مطالبة بإعادة النظر في مشاريعها التنموية بما يكفل زيادة نسبة تشغيل الأيدي العاملة، للحد من البطالة المتفشية في تلك المجتمعات، والتي تهدد أمنها واستقرارها.
- إعادة توزيع الدخل على كافة شرائح المجتمع وفئاته. تؤكد تقارير التنمية البشرية أن مؤشر متوسط دخل الفرد لم يعد مقبولا كمعيار لقياس مدى تطور المجتمع. فقد بيَّنت العديد من التقارير الدولية التي تعنى بموضوع التنمية البشرية انه يوجد تفاوت واضح وكبير في متوسط دخل الفرد في نفس المجتمع،

---

[47] – أسامة عبد المجيد العاني ، مرجع سابق، 47.

[48] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 6 6)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 6 86 . 8 –

بين من يعملون في القطاعات الصناعية، والزراعية، والخدماتية لصالح قطاع الصناعة. وأدى ذلك في أحيان كثيرة إلى زيادة نسبة الفقر بين من يعملون في القطاعات الزراعية نتيجة لانخفاض الأجور، وبدائية أساليب الإنتاج. لذلك فإن من الأهداف الأساسية التي تتطلع إليها التنمية البشرية في الدول النامية خصوصا تخفيف نسبة الفقر، وذلك من خلال إعادة النظر في عملية توزيع الدخل بحيث يتم تخفيف الفجوة وعلى فترات محددة.([٤٩])

- إشباع الحاجات الأساسية للأفراد من خلال تعزيز القدرات المحلية. أشارت كثير من تقارير التنمية البشرية بعد موجة المجاعات والأمراض والأوبئة التي شهدتها كثير من دول العالم الثالث، إلى أن الهدف الأساسي من التنمية البشرية يجب أن لا ينصب فقط على زيادة الدخل النقدي، بل يجب أن يتوجه نحو زيادة السلع والخدمات لإشباع الحاجات الأساسية للأفراد، من مأكل، ومشرب، وملبس، ومسكن، ودواء، وتعليم ومواصلات. وبناء على ذلك فقد وجهت السياسات الإنمائية الخاصة بالاستثمار والإنتاج في كثير من دول العالم الثالث (التي تعاني من نقص حاد في تلبية الحاجات الأساسية لمواطنيها) نحو الداخل وليس إلى الخارج. ([٥٠])

ولعل من أهداف التنمية البشرية السعي الجاد لبناء إنسان متوازن لديه القدرة على مواجهة مشكلات الحياة بفاعلية وايجابية من خلال مساعدته على التفكير الخلاق والإبداعي وتمكينه من تشكيل الرؤية المعمقة للأشياء، وليس النظرة السطحية.

وحتى تستطيع التنمية البشرية تحقيق أهدافها السابقة، فإنه لا بد من توفر مجموعة شروط أهمها:

:. أن يكون هناك مشاركة بين القطاعين العام والخاص، والمقصود بالخاص هنا هي القاعدة العريضة من السكان.

. أن توزع فوائدها بشكل عادل ومنصف، بحيث يستفيد منها الجميع.

. أن يتوافر عنصر الاستمرار والتطور للتنمية البشرية، بما يمكنها من متابعة تطورات العصر لتلبية مطالب الجماهير.

. أن تتوفر أجهزة إدارية ذات فعالية. فالتنمية تعتمد على كفاءة الجهاز الإداري للدولة.

. التخطيط العلمي المنظم. فالتنمية البشرية لا يمكن أن تأتي بشكل عشوائي أو تلقائي، بل لا بد من وجود أسس علمية مدروسة.([٥١])

المطلب الثالث: الحرية الفردية والتنمية البشرية.

قبل التطرق لبيان العلاقة الوثيقة التي تربط الحرية الفردية والتنمية البشرية، لا بد من بيان الرابط والجهة التي تحدد اتجاه هذه العلاقة، إن هذه الجهة هي الحكومة أو السلطة. فعبر التاريخ كان المفهوم الشائع بان وجود الفرد سابق على وجود الدولة والسلطة، وبالتالي جاءت الدولة لصون الحريات الفردية وتحميها. وقد أشار

---

[49] – **أسامة عبد المجيد العاني ، مرجع سابق، 6 49-49.**

[50] – **باسل البستاني، مرجع سابق، ص50.**

[51] – **. المعتصم بالله الجوارنة، د. ديمة محمد وصوص، مرجع سابق، ص . .**

العديد من الباحثين والمفكرين فيما يتعلق بالعلاقة بين الحرية والسلطة إلى أن الهدف الأساسي من وجود الدولة وإخراجها لحيز الوجود إنما هو لحماية الحريات الطبيعية للأفراد، وبالتالي وجود السلطة هو ضمان للحريات الفردية واستمرارها. وعبر الآباء الأوائل الذين صاغوا الدستور الأمريكي عن ذلك بقولهم " إن الغرض المستهدف هو إقامة حكومة قوية بالقدر الذي يخدم أغراض الاتحاد ، ولكن ليس بالقوة التي تقضي على حريات الشعب". لذلك قررت الفلسفة الديمقراطية في هذا الإطار انه في حال وجود تعارض بين السلطة الديمقراطية والحرية وجب أن تغلب الحرية.([52])

وقد أقرَّت الجمعية العامة للأمم المتحدة بقرارها رقم " / ". بتاريخ ديسمبر/كانون الأول (إعلان الحق في التنمية)، الذي نص على اعتبار الحق في المشاركة السياسية الحرة شرطاً أساسيا للتنمية، وبين الإعلان "أنه ينبغي للدول أن تشجع المشاركة الشعبية في جميع المجالات، بوصفها عاملاً مهماً في التنمية وفي الأعمال التامة لجميع حقوق الإنسان" وبذلك أقرت الأمم المتحدة أن إطلاق الحريات الفردية يعد مؤشراً من مؤشرات التطور التنموي للدول. وقد دار جدال حول صعوبة تحويل مؤشرات الحرية إلى أرقام وجداول ونسب مئوية، ولكن تقرير التنمية البشرية لعام حدَّد مجموعة مؤشرات وخطوات يمكن من خلالها قياس مدى توفر الحريات الفردية، معتمدا على تحليل الاتفاقيات الأممية، خصوصا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان ، والعهدين الدوليين المتعلقين بالحقوق السياسية والمدنية ، وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وقد تم تصنيف هذه الحقوق إلى خمس مجموعات:([53])

- سلامة الفرد الجسدية (أو الحق في الأمن الشخصي). وتقاس هذه المجموعة بمدى وجود وحجم الاعتقال والاحتجاز التعسفي. ويدخل في هذا الباب التعذيب المعنوي والجسدي ... الخ.
- سيادة القانون. وتقاس هذه المجموعة بمدى توفر المحاكمات العادلة، واستقلال القضاء.
- حرية التعبير، بما فيها حرية تكوين الجمعيات ، وحرية التنقل. يعتمد القياس هنا على مدى توفر القوانين الضامنة لحرية التعبير، وممارسة هذه الحرية، وهل هناك رقابة على وسائل الإعلام؟ ومدى حرية تداول المعلومات؟ وهل هناك رقابة على البريد والتصنت على الهاتف؟ وهل هناك رقابة على نشر الكتب ومختلف الفنون؟
- المشاركة السياسية. وتقاس حريات هذه المجموعة بحرية تكوين الجمعيات وحرية التجمع، وهل يسمح القانون بتعددية حزبية؟ وهل تمارس هذه التعددية على أرض الواقع فعلا؟ وهل هناك حق عام في الاقتراع يتساوى فيه الرجال والنساء؟ وهل الانتخابات حرة ونزيهة؟
- تكافؤ الفرص. أما كيفية قياس هذه المجموعة فتكون من خلال التحقق من وجود ضمانات دستورية وقانونية للمساواة دون اعتبار للجنس أو اللون أو الديانة أو العرق. وهل هناك متابعة قضائية

---

[52] – . **راغب جبريل سكران، مرجع سابق، ص . .**

[53] – **5. علي اومليل محررا، التنمية البشرية في الوطن العربي، الطبعة الأولى،عمان، منتدى الفكر العربي، ...)) .**

للمسؤولين عن العنف أو المضايقة سواء كانوا حكاما أو محكومين؟ وهل يوجد عدم مساواة في الأجر وفي العمالة؟ وهل تضمن الدولة مساواة في المعاملة؟([54])

وبناء على المعلومات المتوافرة عن كل بلد، يتم قياس مدى توفر مجموعة الحريات السابقة. وبذلك تكون الجمعية العامة للأمم المتحدة قد أقرت، وأكدت على أن مجموعة الحريات الفردية والتنمية البشرية متلازمان ، فالبلدان التي ترتفع فيها معدلات التنمية البشرية تكون مرتقية في مجال الحريات الفردية، وإذا انخفضت الحريات الفردية تنخفض التنمية البشرية لديها بالتبعية. لذلك يعتمد على هذه النصوص خصوصا الفقرة الثالثة من المادة السادسة من الإعلان، التي توجب على دول العالم أن تتخذ خطوات حقيقية لإزالة العقبات التي تعترض سبيل التنمية الناشئة عن عدم مراعاة الحقوق المدنية والسياسية، فضلا عن الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.([55])

إن النص على تلاحم الحقوق والحريات الفردية والتنمية البشرية، يدفع نحو إبطال كثير من حجج دول العالم الثالث، والتي لجأت حكوماتها إلى التملص من الالتزام بحقوق وحريات الإنسان بحجة أن الأسبقية هي تحقيق التنمية الاقتصادية، وان إقرار الحقوق والحريات السياسية والمدنية إنما هي كماليات، وان الخبز قبل الحرية، وان الأولوية تحقيق النماء الاقتصادي أولا، وإرجاء قضية الحرية وحقوق الإنسان. ونتيجة لذلك فقد صادرت كثير من دول العالم الثالث الحقوق والحريات الأساسية لمواطنيها من جهة، ولم يتحقق لها النماء والتطور والازدهار الاقتصادي من جهة أخرى. وبالتالي نجد أن هناك علاقة عضوية بين حرية التعبير وإبداع العقول، فكلما ضاقت حرية التعبير قل عطاء العقول، فحرية التعبير تعد شرطا ضروريا لأي مشروع نهضوي، فهي تدفع لتلاقح الأفكار خدمة لمصالح الأمة. ([56])

إن الانطلاقة الاقتصادية القوية التي انعكست على مجمل مشاريع التنمية البشرية في دول أوروبا الغربية وأمريكا الشمالية، لم يكن لها أن تتحقق وتتطور وتصل إلى ما وصلت إليه من تطور ونمو، لولا التوسع في ميدان الحريات والحقوق الأساسية للمواطنين. فقد ناضلت شعوب هذه الدول منذ العصور الوسطى (عصور الظلام) التي كانت تتحكم فيها الكنيسة ورجالها بمصائر الشعوب الأوروبية، فمنعت الحرية الفكرية، وحكمت على العديد من العلماء والمفكرين بالموت مثل (غاليليو) (الذي قرر أن الأرض تدور حول الشمس مخالفا بذلك رأي الكنيسة). واستمرت تلك الشعوب سائرة في مناشدة حريتها، بعد معاناة اجتماعية تمثلت في انعدام العدالة والمساواة بين جميع طبقات المجتمع، وتركُّز السلطة بيد الملوك والنبلاء الذين تمتعوا بالعديد من الامتيازات في إطار حكم ملكي مطلق مستند إلى الحق الإلهي في الحكم، ومع غياب دستور يحدد اختصاصات السلطة الحاكمة، مقابل شريحة عريضة وواسعة من الشعب عانت من الفقر والبطالة، واستطاعت الشعوب الأوروبية إقرار مبدأ الإصلاح الديني الذي يعد الشرارة الأولى للحرية الفردية في الرأي والاعتقاد، ومن ثم توالت بعد ذلك النضالات الأوروبية بعد الثورة الصناعية من أجل الديمقراطية، سواء من حيث توسيع مجال الحريات والمشاركة السياسية

---

[54] – **المرجع السابق، 4).** .

[55] – **المرجع السابق، ص).** .

[56] – **5. سلامة محمد البلوي، مرجع سابق، ص** . .

والمتمثلة بتوسيع قاعدة الانتخاب وحرية التعبير وغيرها من الحريات العامة، ونضال العمال ضد ساعات العمل الطويلة والأجور المتدنية، ونضال النساء من أجل الحصول على المساواة السياسية والمدنية والاقتصادية. ووصلت إلى الثورة الفرنسية عام : ، التي تعد فترة تحولات سياسية واجتماعية كبرى في التاريخ السياسي والثقافي لفرنسا وأوروبا بوجه عام. وانتهت تقريبا سنة : . وقد عملت العديد من الشعوب الأوروبية بعد الثورة الفرنسية على إلغاء الملكية المطلقة، والامتيازات الإقطاعية للطبقة الارستقراطية، والنفوذ الديني الكاثوليكي. وأطلقت العنان للتفكير الحر الناضج والاختراع المثمر والاكتشاف المستمر، فازدادت العلوم والمعارف، وتوسعت وهيَّأت ذلك كله لأوروبا بعدا تنمويا شاملا شمل كافة مناحي الحياة. وما كان لأوروبا أن يتحقق لها ذلك لولا الانقلاب الفكري والرغبة في تغيير وسائل الفكر والتعبير، لتتحول العقول من الرضوخ إلى الإقناع، ومن ثم إلى الإبداع. ( )

ومن خلال الاطلاع على حجم التطور التنموي الراهن في كثير من دول أوروبا الغربية، وفي الولايات المتحدة الأمريكية (والتي تصنف ضمن دول العالم الأول) سواء الاقتصادي أم السياسي أم الاجتماعي . الثقافي أم التقني أم التكنولوجي، يجد حجم الانتفاع من الحرية الفردية في هذه الدول، التي تمكنت من توجيه طاقات المواطنين لديها نحو العمل والبناء. وقد أشار العديد من رواد الإصلاح في العالمين العربي والإسلامي عبر التاريخ على الدور المحوري للحرية في تطور المجتمعات الأوروبية وتحضرها وتمدنها. فذكر رفاعة الطهطاوي أن السبب الرئيسي وراء التقدم والرقي والتمدن للمجمعات الأوروبية وبالذات المجتمع الفرنسي هو إقرار الحريات الفردية وصيانتها، وعدَّد الطهطاوي مجموعة الحقوق التي يحصل عليها الفرد في حال أخذ النظام الحاكم بالحرية، حيث قال " حقوق جميع أهالي المملكة المتمدنة ترجع إلى الحرية... والإنسان الحر يباح له أن ينتقل من دار إلى دار، ومن جهة إلى جهة بدون مضايقة ولا إكراه مكره، وأن يتصرف كما يشاء في نفسه ووقته وشغله، فلا يمنعه من ذلك إلا المانع المحدود بالشرع (القانون) أو السياسة، مما تستدعيه أصول المملكة العادلة، ومن حقوق الحرية الأهلية، أي لا يجبر الإنسان أن ينفى من بلده، أو يعاقب فيها، إلا بحكم شرعي (قانوني) أو سياسي مطابق لأصول مملكته، وان لا يضَّيق عليه في التصرف في ماله كما يشاء، ولا يحجر عليه إلا بأحكام بلده، وأن لا يكتم رأيه في شيء بشرط أن لا يخل ما يقوله أو يكتبه بقوانين بلده". ([58])

وقد بنى رفاعة الطهطاوي آراءه وتحليلاته وتقييماته للمجتمعات الأوروبية بعد أن سافر إلى فرنسا ضمن بعثة علمية لدراسة العلوم الحديثة، فاطلع على مستوى التطور والتقدم الذي وصلت إليه فرنسا نتيجة إطلاق الحريات الفردية، وحاول أن ينقل هذه التجارب إلى وطنه مصر بعد عودته، فترجم وألف عددا من الكتب في هذا المجال، لخَّص من خلالها تجاربه ومشاهداته للمجتمعات الأوروبية. ومن أشهر هذه المؤلفات (تخليص الإبريز في تلخيص باريز).

---

[57] – **محمود المنجوري، مرجع سابق، ص 7). –). .**

[58] – **المرجع السابق، ص). .**

وفي السياق نفسه كان خير الدين التونسي يرى أن من أسباب العمران والتقدم والتحضر والتمدن في أوروبا إقرار مبدأ الحرية، واعتبرها أهم الأسس التي تحقق الحكم المثالي الذي تهدف إليه كل امة في ممارستها السياسية، وانه يجب على كل دولة أن تحمي هذا المبدأ لما له من أثر كبير في تقدم الأمة وازدهارها ونموها. وبين التونسي كذلك أن الدول الأوروبية الحديثة وتمدنها ومكتشفاتها ومخترعاتها، لم تحصل عليها وتتوصل إليها إلا عن طريق ما أنتجته الحرية في المجتمع الأوروبي من عمران وحضارة.([٥٩])

كذلك الأمر بالنسبة لجمال الدين الأفغاني، الذي قال " " إن تقدم أوروبا وارتقاءها نتيجة من نتائج الحرية الفكرية". ([٦٠])

وبذلك ربط الأفغاني التقدم، والتطور، والتمدن بممارسة الحرية، والتخلف والضعف والانحطاط بانعدامها، وقال إن من أهم أسباب الانحطاط: "غياب العدل والشورى، وعدم تقييد الحاكم بالدستور، فقد أخنى الدهر على الشرق بكامله، ومرت عليه زلازل التعسف والجور، وأشكال الاستعباد في نفوس أبنائه بذور الذل والاستكانة، والخلود إلى الرقاد". ومن هنا يقرر الأفغاني أن كل تمدن وتحضر لا يتأتى لأمة من الأمم إلا بالكد والجد والاجتهاد، وهذه المظاهر تنعدم حين تنعدم الحرية. ([٦١])

ويؤكد عبد الرحمن الكواكبي في السياق نفسه على العلاقة بين التقدم والازدهار والعز والرفعة والسمو والحرية، ويرى أن حالة المهانة والذل والإنحطاط الذي وصل إليه العرب والمسلمون في عهده يعود إلى فقدان الحرية، وتسلط الاستبداد على رقا م. ومن ثم فقد ربط بين التقدم والحرية بشكل كبيرويقول ذا الصدد "متى بلغت أمة رشدها وعرفت للحرية قدرها استرجعت عزها وهذا عدل".([٦٢])

كما أكد محمد عبده على هذا المعنى عندما قال "إن نشأة المدنية في أوروبا إنما قامت على استقلال الإرادة، واستقلال الرأي والفكر، فلم تنهض النفوس للعمل ولم تتحرك العقول للبحث والنظر إلا بعد أن عرف العدد الكثير أنفسهم، وأن لهم حقا في تصريف اختيارهم".([٦٣])

وفي نفس السياق، أكد فرنسيس فتح الله مراش في مؤلفه (غابة الحق) على ضرورة التلازم بين العقل والحرية من جهة، والتمدن والتقدم من جهة أخرى، فقال "ولأن العقل والحرية هما حجر الزاوية في التمدن، فقد كانا أول ما يقود إلى الاصطدام بالنواهي المترسبة من ميراث التخلف، خصوصا في السياقات التي تصل التقليد بالنقل والإتباع بالطاعة، وتجعل من التلازم بينهما أساس العبودية بمعناها الفردي والجمعي".([٦٤])

---

[59] – خير الدين التونسي، أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك ، الطبعة الثانية، تونس، الدار التونسية، 9 --.

[60] – الشيخ عبد القادر المغربي، الحرية العلمية في الإسلام، الجزء الأول، القاهرة، المطبعة السلفية، 0 – .

[61] – محمد عمارة، الأعمال الكاملة لجمال الدين الأفغاني، الطبعة الأولى، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1

[62] – عبد الرحمن الكواكبي، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد، د.ط، الجزائر، موفم للنشر، .

[63] – محمد عبده، رسالة التوحيد، الطبعة الأولى، القاهرة، المطبعة الكبرى الأميرية، .

[64] – فتح الله مراش، غابة الحق، الطبعة الأولى، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 64.

وبذلك فإن التنمية البشرية تتطلب استثمارا للحقائق والمعلومات المتوفرة من أجل تحديد وتطوير المجتمعات في شتى الميادين العلمية، والتقنية، والمعلوماتية، والاقتصادية، والاجتماعية وغيرها، فتقدم الأمم ورقيها وتخلفها يعتمد على فاعلية الحريات الفردية لديها. فحاجات الإنسان لا تتوقف فقط على إشباع الجانب المادي من حياته، بل لا بد من إشباع الجانب الأخر وهو الجانب المعنوي، والمتمثل بتمتعه بمختلف الحقوق والحريات، وتحريره من الحرمان بجميع أشكاله، وتوسيع خياراته، وتوفير الظروف المجتمعية التي تمكنه من تحقيق كافة رغباته وطموحاته المستقبلية.

فالتنمية البشرية تعتبر عملية تمكين الإنسان من تحقيق إنسانيته، ولتحقيق هذه الإنسانية لا بد من التركيز على توفير حقوق الإنسان، وصيانة كرامته، وتمكينه من حرية الاختيار بما يحقق له الفائدة دون ضغط أو إجبار من السلطة.

وإذا كان الجانب الاقتصادي مهما لتحقيق دخل أفضل في مجال التنمية البشرية وهذا شيء ضروري وأكيد، يجب أن لا ننسى أن الحرية لها دور أساسي ومهم لكل تنمية تريد أن تكون شاملة وإنسانية ومستدامة.([٦٥])

لقد تطور مفهوم التنمية البشرية في الوقت الراهن بشكل كبير، فلم يعد هذا المفهوم مقتصرا ومعتمدا فقط على زيادة الإنتاج، وتعظيم المنفعة والرفاه الاقتصادي، بل توسع هذا المفهوم وأصبح يعتمد كذلك على القدرات الفردية التي لا يمكن الوصول إليها إلا بإطلاق الحريات.([٦٦])

فالحق في حرية الرأي والتعبير، والحق في التجمع السلمي، هي أمور بديهية ومحمية في النظم السياسية الديمقراطية، وتعتبر من الحقوق الأساسية التي يكفلها الدستور. وعلى الرغم من وجود بعض القيود على هذه الحقوق في كثير من الأحيان، إلا أنها غير قابلة للمصادرة ولا تملك أية جهة إلغاءها، حتى ممثلو الشعب المنتخبون. وتعتبر الحريات الفردية بجميع أشكالها ضرورات أساسية لتجديد فعالية النظام الديمقراطي وحيويته، ومحركا للتعددية السياسية والفكرية. فالنظام السياسي الذي يمنح مواطنيه حقوقا وحريات، يستطيع بالتالي كشف الآراء والمعتقدات البناءة والخلاقة التي تصب في مصلحة الدولة وقوتها. ([٦٧])

إن الإنسان عندما يكون مهمَّشا ومضطهدا، واعتاد على الخنوع والطاعة المطلقة التي تؤدي إلى استكانته، وإلقائه كل أموره على السلطة القائمة، معتقدا انه غير ملزم بما يجري على مستوى شؤون الدولة، فإن ذلك سينعكس بشكل سلبي على قوة الدولة وازدهارها. لذلك فإنه لابد من استغلال طاقات المواطنين وتسخيرها بشكل ايجابي حتى لا تتحول إلى عبء، مما يستنزف مقدرات الدولة الاقتصادية، الذي سينعكس بشكل سلبي على التنمية البشرية، بناء على ذلك لن تتحقق التنمية دون إتاحة الفرصة للأفراد، لانطلاق قدراتهم وتأهيلها التأهيل النوعي الجيد، لاكتساب المعرفة والمهارة، وزيادة رصيدهم منهما؛ فلا بد من أن يتوافر

---

[65] – . المعتصم بالله الجوارنة، د. ديمة محمد وصوص، مرجع سابق، ص . .

[66] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب الاردن، 666 6 –.

[67] – المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان، الحق في حرية التعبير والحق في التجمع السلمي في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية – حالة قطاع ، مايو 6 –ديسمبر 6 –، الطبعة الأولى، ، 6 ---.

لدى الإنسان حتى يستطيع أن يعمل، ويجد في عمله، وينتج ويسهم في بناء وطنه، لا بد أن يتوافر له الحد الأدنى من الحقوق والحريات التي تكون متواكبة مع واجباته، مما يرسخ لديه شعورا بالانتماء والإخلاص والحماسة والعمل الدؤوب والحرص على المال العام والمصلحة العامة. ومن أهم حقوق المواطنة تمتع الإنسان بقدر مناسب من الحرية، والمشاركة في صنع القرار من منطلق تأكيد مسؤوليته المجتمعية وانتمائه. ([٦٨])

ولا يمكن للدولة أن تستقطب الأفراد للعمل دون تحقيق العدالة الاجتماعية لهمشعورهم لذه العدالة في مختلف أوجه الحياة اليومية. وفي المقابل لا يمكن أن تتحقق العدالة الاجتماعية والتحول الاجتماعي بمنأى عن الحرية السياسية والاجتماعية والفكرية. (.)

إن منح الأفراد حرياتهم يسهم بلا شك في زيادة فرص المبادرة والاجتهاد، وفي ترسيخ الشعور بالولاء والانتماء. وعندما يتولد لدى الفرد هذا الشعور، فإنه يكد ويعمل بإخلاص، ليس لتحقيق مصالحه الخاصة بل انه يتجه نحو تقديم المصلحة العامة لوطنه على مصالحه الخاصة، وهذا بلا شك سينعكس إيجابا على مختلف أوجه التنمية في الدولة. إن الجد والإخلاص في العمل الناتج من الولاء والانتماء، يعطي المنتج جودة ووفرة وقدرة عالية على المنافسة داخليا وخارجيا، فتتطور الدولة وتنمو بشكل أقوى وأسرع.

لقد أشار كل من رفاعة الطهطاوي، وخير الدين التونسي، ومحمد عبده، وعبد الرحمن الكواكبي، إلى الدور المهم الذي تلعبه الحرية في تأكيد مفهوم الانتماء والولاء في نفوس المواطنين، الذي ينعكس بشكل إيجابي على قوة الدولة وازدهارها. فبيَّن الطهطاوي أن الحرية تلعب دورا أساسيا في إذكاء الانتماء والولاء وحب الوطن، فإذا تمتع الفرد بحقوقه في بلده (وأعظم هذه الحقوق الحرية) كانت هذه المسألة من أعظم ما يميز الدول الحديثة، وخصوصا في الغرب، عندما كان الفرد فيها قبل العصر الحديث، يعاني الظلم والاستبداد والقهر والتخلف والانحطاط، ولكن عندما تمتع الفرد الغربي بحقوقه وحرياته بعد ذلك، انعكس ذلك بصورة إيجابية على ولائه وانتمائه لوطنه، فاجتهد وجد وأخلص في القول والعمل، وانعكس ذلك بدوره على تمدُّن الغرب وتحضره وازدهاره وتطوره. ([٧٠])

كذلك الحال عند خير الدين التونسي الذي قال: إن إطلاق الحريات العامة للأفراد، يسهم بشكل كبير في زيادة الانتماء والولاء للوطن، وبين أن الحرية الشخصية التي يتمتع ا الفرد هي أساس الانتماء إلى الوطن، ومضمون الحرية الشخصية التي يتحدث عنها التونسي تعني "حرية الرأي في التفكير والتأليف ، وفي الصحافة والإعلام، وإطلاق تصرف الإنسان في ذاته، وكسبه مع أمنه على نفسه، وعرضه، وماله، ومساواته

---

[68] – 6. إسماعيل زروخي، الحرية في الفكر العربي الحديث، مجلة المستقبل العربي، عدد – 6 .

[69] – . أسامة عبد الرحمن، الإنسان العربي والتنمية: حقوق الإنسان ركيزة محورية لأي انطلاقة تنموية، مجلة المستقبل العربي، عدد ، كانون ثاني (يناير) 6 6 (.

[70] – معن زيادة، المجتمع المدني والدولة في فكر النهضة العربية الحديثة، الطبعة الثانية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 6 6 .

مع بني جنسه لدى الحكم، بحيث إن الإنسان لا يخشى هضمه في ذاته ولا في سائر حقوقه، ولا يحكم عليه بشيء لا تقتضيه القوانين المقررة لدى المجالس، وبالجملة فالقوانين تقيد الرعاة، كما تقيد الرعية".([٧١])

ويؤكد التونسي أن تمتع المواطن بحقوقه المدنية وبالحرية لا يعود عليه بالفائدة هو وحده فحسب، بل يعود بالفائدة أيضا على الدولة والمملكة، فتنشأ الحركة والفعالية في الفكر والسياسة، وتنشأ منهما أيضا التصورات الحقيقية التي تعبر عن مضمون الوعي الفردي، الذي يكون سببا في تقدم الدولة، وازدهار الأمة.([٧٢])

وأشار محمد عبده إلى العلاقة القوية التي تربط الانتساب إلى الوطن بالحرية والحقوق المدنية، وبيَّن أنهما ركيزتان أساسيتان للدولة الحديثة، حيث يقول في ذلك "لا وطن إلا مع الحرية، بل هما سيان، فإن الحرية إنما هي حق القيام بالواجب المعلوم، فإن لم توجد فلا وطن لعدم الحقوق والواجبات السياسية". ([٧٣])

أما الكواكبي، فيؤكد على ضرورة التلازم بين الحرية والانتماء إلى الوطن والأمة، ويقول إن هذا التلازم لا يتحقق إلا بالتخلص من الاستبداد، "فالإنسان الحر مالك لنفسه تماما، بحيث يصير كل فرد مستعدا لان يفتدي أمته بماله وروحه، فعندئذ تصبح الأمة في غنى عن ماله وروحه".([٧٤])

وعليه فالتمتع بالحرية في الوطن، يجب أن يكون بتضحية المواطن من أجله، ومن أجل أمته، ولا تتأسس التضحية إلا بالتمتع بالحرية، ومن ثم تسهم الحرية من خلال المواطن المتمتع بها في بناء الوطن والدولة والمجتمع.([٧٥])

وقد أثبتت التجارب التاريخية أنه يمكن لأي أمة من الأمم أن تتطور وتزدهر، وأن ذلك ليس حكرا على شعب معين. فالإسلام استطاع أن يقيم للعرب حضارة، وعلما ونهضة عندما احترمت الحريات الفردية، وتم صيانتها بأسس شرعية من القرآن والسنة النبوية الشريفة. فقدمت الحضارة الإسلامية في قرنها الأول العديد من الإنجازات التي أثارت دهشة الدارسين والباحثين واستغرابهم في مختلف الأزمان. فخلال هذه الفترة وصلت الفتوحات الإسلامية إلى أوروبا وآسيا وأفريقيا، وواكبها عملية تعريب ونشر للإسلام، إلى جانب إنجازات معمارية وفنية مبهرة مازال بعضها شامخا حتى يومنا هذا، مثل مسجد قبة الصخرة، والمسجد الأموي بدمشق، والمسجد الأقصى، وما زالت تونس والقيروان والأندلس والكوفة والبصرة والفسطاط تحكي قصة ذلك التقدم والازدهار. ولكن عندما تراجعت هذه الحريات وتم التضييق عليها من قبل الأنظمة الحاكمة تراجع التطور والتقدم في المجتمعات العربية والإسلامية([٧٦]).

---

[71] – خير الدين التونسي، مرجع سابق، ص) .

[72] – 7. إسماعيل زروخي، مرجع سابق، ص ص: : --) .

[73] – محمد عمارة، الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، الجزء السادس، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 6 3 6 – . .

[74] – عبد الرحمن الكواكبي، مرجع سابق، ص74.

[75] – 7. إسماعيل زروخي، مرجع سابق، ص .

[76] – 7. سلامة محمد البلوي، مرجع سابق، ص --.

إن اللافت للانتباه في التاريخ المعاصر لكثير من دول العالم الثالث ومنها بالطبع الدول العربية، يجد أن التفرد بالسلطة والاستبداد يعد قاسما مشتركا بين كثير من هذه الدول. فمعظم أنظمة الحكم في هذه الدول تعاني من الاستبداد والطغيان والجور في الحكم والقمع والتعذيب والتنكيل بالمعارضين وبأصحاب الفكر المغاير، وقد دفع ذلك كله مواطني تلك الدول وجرهم نحو الإرهاب والعنف والتطرف وتفككت الجبهات الداخلية، مما عطل مشاريع التنمية في تلك الدول، وبدأت الأنظمة الحاكمة في تلك الدول تبحث عن سبل وطرق لتحقيق الأمن والاستقرار لحماية نفسها من الانقلابات على حساب المشاريع التنموية، وتم تسخير كافة إمكانيات الدولة الاقتصادية لخدمة هذه الغاية. وقد أدى ذلك كله إلى تراجع واضح في مؤشرات التنمية البشرية في دول العالم الثالث، فانتشرت البطالة والفقر والجريمة والتخلف والأمية وتراجع المستوى المعيشي للمواطنين بشكل كبير، كل ذلك انعكس بشكل سلبي على التنمية البشرية في دول العالم الثالث عموما. (٧٧)

ويمكن القول بناء على ذلك أن الهاجس الأمني هو القاسم المشترك بين كثير من الدول النامية التي لا تعطي الأفراد مجالا لممارسة حرياتهم، وهذا الهاجس يدفع إلى مزيد من البطش والقمع والاضطهاد والاستبداد، وهو في نفس الوقت يطمس إرادة الإنسان كما يطمس حقوقه الأساسية، وهذه الوضعية تضعف من قوة الأنظمة الحاكمة في هذه الدول، مما يدفعها نحو القوى الخارجية للاستعانة ـا على شعو ـا ولحمايتها من الانهيار، وفي المقابل تقوم القوى الوافدة من الخارج التي أحضرت لحماية النظام، بالتدخل في الشؤون الداخلية، فتبقي الأنظمة السياسية ضعيفة، وفي نفس الوقت تجعلها أداة لضرب الإرادة المجتمعية، وتوجه اقتصاد تلك الدول نحو المجالات الخدماتية التي لا تحقق تنمية بشرية حقيقية على أرض الواقع لشعوب تلك الدول ، فتبقى مجتمعات متخلفة تعتمد على المساعدات الخارجية. (٧٨)

إن المسار التنموي المغلوط في معظم دول العالم الثالث، الذي يسيطر عليه الهاجس الأمني، ويسقط الحقوق المدنية للمواطنين، ويهدر الموارد، ويهمِّش دور الأفراد في التنمية المستدامة، إنما هو من الأسباب الرئيسية للوضع القائم في معظم دول العالم الثالث، فالمركز المحوري للتنمية البشرية الفعلية يقتضي دون جدال أن يكون التوجه التنموي منطلقا من بداية صحيحة وجادة، مستهدفا تحقيق أهداف التنمية الفعلية الشاملة المتمثلة في الكيان القوي اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا وثقافيا وإداريا، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بدور فاعل ومشارك للقاعدة المجتمعية العريضة، انطلاقا من تمتعها بحقوقها وحرياتها الأساسية، واستثمار قدراتها وإطلاق طاقاتها اعتمادا على تأهيلها وتدريبها تدريبا نوعيا وكميا، وشعورها بمشاركتها الفاعلة في البناء والتطوير في الدولة، مما يرسخ شعورها بالانتماء وإخلاصها في العمل.(٧٩)

---

77 – جاسم السعدون، دور القطاع الخاص في التنمية ، ندوة تحويل المؤسسات العامة إلى القطاع الخاص ودور البورصات، الدار البيضاء، أيلول، 66 66 .

78 – مهدي الحافظ، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الوطن العربي، المستقبل العربي، عدد ، تشرين الثاني/سبتمبر 66 .

79 – 7. أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص . .

ومن الملاحظ أن الفجوة تزداد بشكل كبير بين القاعدة الشعبية والأنظمة الحاكمة في كثير من دول العالم الثالث، فالناظر للخطاب الرسمي لكثير من الأنظمة المتفردة بالسلطة وباتخاذ القرار في دول العالم الثالث، يجد أن قراراتها التي تمس حياة المواطنين اليومية لا تنبع من رغبة الشعب ومن المصلحة العامة، فالقرارات المصيرية التي تتخذها الأنظمة الحاكمة التي تمس مستقبل الوطن والمواطن على المدى البعيد، لا تتم استشارة المواطنين فيه ولا اطلاعهم على مضمونه إلا بعد أن يخرج إلى حيز التنفيذ، وتدعي كثير من أنظمة الحكم في دول العالم الثالث، أنها الأقدر والأجدر على تحقيق مصالح المواطنين، وان قراراتها اتخذت بناء على ما تقتضيه المصلحة العامة، وتحقيقا للإرادة الجماهيرية، وبالتالي نجد أن هناك تفردا وقمعا واستبدادا واستئثارا في اتخاذ القرار في كثير من دول العالم الثالث، وهذه القرارات لا تعبر عن الإرادة أو الرغبة أو المصلحة العامة، فتأتي نتائجها سلبية على قطاعات واسعة من شرائح المجتمع، لأنها لا تعكس مطالبهم وحاجياتهم الحقيقية، بل تمثل مطالب وحاجات الأنظمة الحاكمة الضيقة.([80])

ومن اللافت للنظر أن الأنظمة السياسية التي تبطش بحقوق الإنسان وتكاد تلغي دوره في المجتمع، هي أنظمة مستضعفة على ساحة الصراع الدولي وفي مواجهة التحديات والأطماع، وذلك لتفكك الجبهة الداخلية وعدم تلاحمها مع الأنظمة الحاكمة. ومهما كان الاستبداد والقمع فإن استقراء الحركة التاريخية، يعطي أكثر من دليل على أن مثل ذلك كله لا يكفل استقرار الأنظمة الحاكمة على المدى الطويل، فالأصل أن تقوم الأنظمة السياسية باتخاذ توجهات جادة نحو التلاحم والتوحد مع الإرادة المجتمعية، مما يحقق قوة المجتمع وحشد طاقاته وإمكاناته واستثمارها، وذلك بلا شك سيعطي الأنظمة السياسية الحاكمة قوة، مما يجعلها مؤثرة وفي وضع أفضل وأقوى، لمواجهة التحديات والأطماع الخارجية، وفي وضع أفضل وأقوى، لتحقيق أهداف التنمية البشرية الشاملة.([81])

ولو أخذنا الدول العربية كمثال على دور الكبت والعنف والاستبداد (من قبل الأنظمة الحاكمة) في تراجع مؤشرات التنمية البشرية، سنجد أن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في الوطن العربي الذي أشار إلى وجود سلبيات عديدة في المؤسسة السياسية في أغلب الأقطار العربية، التي تجلت في العديد من الممارسات والأوضاع الشاذة كالأحكام العرفية والعسكرية لفترات طويلة ومتواصلة، وتعطيل العمل بالدستور، ووضع خطط تنموية لا تتلاءم ومتطلبات المجتمع وقواه العاملة، وحل مجالس الأمة أو تجميد فاعليتها، مما أبعد الشعوب العربية عن صانعي القرار، كل ذلك أدى إلى شيوع حالة من اللامبالاة الذي شجع بدوره على الهجرة إلى خارج الوطن العربي، وزيادة النزاعات والصراعات السياسية، وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية ، وطغيان النزعات العنصرية والعرقية والمذهبية، وقد أدى استمرار الأحكام العرفية المفروضة على الشعوب العربية لفترات زمنية طويلة، والتدخل السافر في شؤون القضاء من قبل السلطة التنفيذية، وتركز السلطات التنفيذية والتشريعية والقضائية في يد الحاكم، كل ذلك أدى إلى تمييع موضوع حقوق الإنسان في الوطن العربي وحرياته.([82])

---

[80] – **جاسم السعدون، مرجع سابق، ص80.**

[81] – **8. أسامة عبد الرحمن، مرجع سابق، ص . .**

[82] – **مهدي الحافظ، مرجع سابق، ص .**

ومن الملاحظ انه على الرغم من امتلاك العديد من الأنظمة العربية الحاكمة لمقومات القوة والتسلط والعنف، وسيطرة الهاجس الأمني على كافة تحركاتها اتجاه مواطنيها، إلا أن ذلك لم يحول دون سقوط عدد من تلك الأنظمة، ففشلت تلك الأنظمة في تنمية مجتمعاتها وشعو ها، وفي المقابل لم تتمكن من تحقيق الاستقرار والبقاء في سدة الحكم، ولنا في التجربة المصرية والتونسية والليبية واليمنية خير مثال على ذلك، وقد أشارت لذلك الوقائع التاريخية عندما أرسل حسين باشا ناظر المعارف العمومية في تونس برسالة إلى قنصل العصبة الاميريكانية بحاضرة تونس عندما قال له " يقول أهل الاقتصاد السياسي في أيامنا إن البلدان التي فيها عموم الحرية أعمر من غيرها بالاستقرار". ([٨٣])

وبذلك يمكننا القول إن الديمقراطية وتوافر الحريات الأساسية للمواطنين تعد مقدمات حقيقية للتنمية البشرية بكافة أشكالها، فالتنمية بمفهومها الشامل تنمية بالناس ومن أجلهم، إنها تحقيق الضروريات من العيش والتعليم والصحة والعمل والبيئة السليمة ونوعية الحياة، وأيضا في الكرامة والحرية والمشاركة السياسية، ذلك أن حريات الإنسان هي المقياس الحقيقي للتنمية البشرية.

المطلب الرابع: النتائج والتوصيات.

بناء على ما سبق فقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

- من خلال النظر إلى التطور التنموي الكبير لكثير من الدول الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية، فإن ذلك يؤكد أن هناك ارتباطا ايجابيا وطرديا بين إطلاق الحريات الفردية، والارتقاء في سلم التنمية البشرية.
- وجود اهتمام عالمي على مستوى المنظمات الدولية العالمية والإقليمية بموضوع التنمية البشرية والحقوق والحريات الفردية، الذي تمثل في إصدار مجموعة من القوانين والتشريعات التي تحدد الحقوق والحريات الفردية وتحميها، سواء في الأمم المتحدة أم في الاتحاد الأوروبي، أم في أمريكا الشمالية.
- التنمية البشرية هي عملية مستمرة ومتطورة بدأت منذ الستينيات من القرن العشرين متمثِّلة في الجانب الاقتصادي، وتوسعت بعد ذلك بشكل كبير لتشمل العديد من الجوانب الإنسانية والاجتماعية للأفراد.
- تطور الحقوق والحريات الفردية عبر التاريخ، حيث بينت الدراسة أن الحقوق والحريات الفردية التي يتمتع ها الأفراد، لم تأت دفعة واحدة بل تطورت عبر مراحل زمنية عديدة، بدأت من عصر النهضة في القرن السادس عشر إلى الآن وما زالت في طريق التطور.
- صدق الفرضية العلمية التي انطلقت منها الدراسة، حيث وجدت الدراسة أنه كلما أطلقت الدول الحقوق والحريات الفردية وحمتها بقوانين وتشريعات، انعكس ذلك إيجابا على التنمية البشرية في المجتمع.

---

[83] – **سليم فارس الشدياق، إعتاق الرقيق، الطبعة الأولى، تركيا، مطبعة الجو ائب،**

- كبت الحريات والتضييق على المواطنين يدفع نحو هجرة العقول والمفكرين إلى الخارج، فتحرم الأمة والدولة من علمهم وأفكارهم البناءة.
- إن التعسف والاستبداد والاستئثار بالسلطة، وسيطرة الهاجس الأمني في كثير من دول العالم الثالث، دفع المواطنين في كثير من تلك الدول نحو الإرهاب والعنف، وشيوع حالة من اللامبالاة والفوضى، وزيادة النزاعات والصراعات السياسية، وتزايد حدة الفوارق الاجتماعية، وطغيان النزعات العنصرية والعرقية والمذهبية.
- إن إطلاق الحريات الفردية، واحترام آراء المواطنين، وإعطائهم مطلق الحرية للتعبير عن آرائهم ومطالبهم وحاجياتهم، ينمي بلا شك الولاء والانتماء في نفوس المواطنين، فيقبلوا على بناء الدول، ويضحوا من أجلها، ويقدموا المصالح العامة للدولة على مصالحهم الشخصية.

ومن خلال استعراضنا للنتائج السابقة، واستكمالا للموضوع، فإننا نقترح بعض التوصيات التي نأمل في حال الأخذ ا أن تسهم في رفع مستوى التنمية البشرية و الحريات في دول العالم الثالث عموما، والدول العربية خصوصا، مما سينعكس إيجابا على شعوب تلك الدول. وأهم هذه التوصيات.

- ضرورة الالتزام بالمعايير المنصوص عليها في الاتفاقيات الدولية الرئيسة المتعلقة بحقوق الإنسان، خصوصا التي وقعت عليها معظم دول العالم الثالث.
- ضرورة الالتزام بمعايير حقوق الإنسان المعترف ا دوليا عند صياغة القوانين والتشريعات في الدول النامية.
- دعم جهود مؤسسات المجتمع المدني المعنية بالتنمية البشرية والحريات الفردية.
- ضرورة تركيز وسائل الإعلام المقروءة والمسموعة والمرئية الحكومية والحزبية والأهلية على تبيان العلاقة بين التنمية البشرية و حقوق الإنسان، لرفع مستوى الوعي ذه القضية.
- ضرورة إدراج مفاهيم التنمية البشرية، وحقوق الإنسان في المناهج التعليمية في مراحل التعليم المختلفة بوصفها مقررات إلزامية.
- ضرورة قيام الأمم المتحدة باعتبارها المؤسسة الأممية الوحيدة في العالم، بدور ريادي في موضوع التنمية البشرية، بحيث تتبنى وضع ميثاق عالمي للتنمية البشرية، يستوفي مطالب الدول النامية والمتقدمة معا، وأن توضع إستراتيجية لتنفيذه عبر مراحل.
- تكثيف الحوارات والمناقشات المباشرة بين الأنظمة الحاكمة والمواطنين في الدول النامية، في أجواء من الحرية والديمقراطية، بحيث تطلع الجهات الحكومية على أفكار شعو ا وتوجهاتهم وتطلعاتهم.
- القيام بأبحاث ودراسات ميدانية تطبيقية تبين اثر إطلاق الحقوق والحريات الفردية على تطور المشاريع التنموية في دول العالم الثالث.
- العمل الجاد على ترسيخ مفهوم الأمن وسيادة القانون من خلال الإقلاع عن سياسة الهاجس الأمني المستند على البطش والظلم والاستبداد، وتجاوز نظرية الغاية تبرر الوسيلة.

- احترام إنسانية المواطن وشخصيته باعتباره اللبنة الأساسية والمحور الأهم في عملية التنمية البشرية، والعمل على استشارته ومحاورته في قضية التنمية، ليشعر أنه رقم مهم في هذه المعادلة، وليكون مسؤولا عن النتائج المترتبة على هذه العملية.
- سن القوانين والتشريعات الكفيلة بإطلاق الحريات للأفراد والجماعات وضمان حمايتها.
- الإطلاع على تجارب الدول المتقدمة والمتحضرة في مجال التنمية البشرية، والاستفادة منها بما يتناسب مع الهوية الدينية للمجتمعات العربية.

bst ct

The study investigates the question that on erns indivi dual freedom and its impa t on human development. In order to answer this question, the study reviews the histori al development of individual liberties and it identifies the basi foundations of global human development. The study finds that there is a dire t positive orrelation between advo ating individual freedom and human development. Freedom urtailment, imposing restri tions on itizens,

ex lusionism and abuse of power lead to human apital flight on the one hand. On the other hand, these fa tors le ad to violen e, terrorism, a state of inattention and haos. The out ome is that the nation is deprived of their potential and produ tive efforts.
Key wo ds: **f eedom**, **development**, **hum n development**.